الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي – ميلة –
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير.
شعبة: علوم تسييـــر
تخصص: مالية

الموضوع:

تحليل الجانب المالي من اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير

إعـــداد الطـــلبـــة:
– سعاد هامل
– شافية قلي
– نعيمة صيفي

إشـــراف الأســـتـــاذ:
مشري فريد

السنة الجامعية: 2010-2011

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أغلى ما أملك في هذا الوجود، إلى من بحنانهم

و دعواتهم رعوني، و بحبهم حموني، إلى من سكنوا فؤادي و أناروا دربي

روح أبي الطاهرة رحمه الله واسكنه فسيح جنانه .

أمي حفظها الله لي .

* نعيمة *

* اهداء *

إلى الذي يطيب الليل في شكره ويطيب النهار إلا بطاعته ولا تطيب الآخرة إلا بعفوه ولا تطيب الجنة إلا برؤيته بعز الله جل جلاله نحده حمدا كثيرا يليق بمقامه

إلى خاتم الأنبياء والمرسلين مبلغ الرسالة ومؤدي الأمانة محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من قال فيهما الرحمان: " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

إلى من حملتني إلى بر الأمان ولا تزال رمز العطاء والعطف والحنان ، إلى من لا يكفيها كل الكلام رمز المحبة والعطف إلى الملاك الطاهر أمي " حبيبة "

إلى من مهد لي الطريق ودفعني لأخطو خطواتي الأولى في هذه الحياة إلى السند الدائم إلى رمز الشجاعة والصبر إلى من تخرص أمام تضحياته الحروف والكلمات إلى الغالي أبي " السعيد "

إلى من ملؤوا الدنيا مرحا والقلب فرحا ورود البيت : ألاء ، لؤي ، اميمة وليلى .

إلى أختي التي لم تلدها أمي زوجة أخي الغالية " ريمه "

إلى من أدين لهم بالحب والوفاء إلى رمز التعاون والإخاء إلى : مفيدة ، رزيقة ، رزاق ، هدى ، صدام ، سيف الدين .

إلى من شاركوني في أداء هذا العمل بكل محبة وإخلاص : نعيمة وشافية .

إلى من جمعتني بهم العشرة الطيبة والمحبة الخالصة ومهما ابتعدت المسافة وفرقتنا الأيام فتعيش الذكريات : ابتسام ، منيرة ، أمينة ، حنان ، أميرة ، فدوى .

إلى كل من عرفتهم صديقات وعاشرتهم أخوات وفارقتهم حبيبات إلى كل من أحب

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي .

* سعاد *

* إهداء *

بسم الله بدأنا وبسم الله انتهينا

هاهي مسيرة ثلاث سنين تحتضر

وهاهي الأيام تتجلى ولا يسعني إلا أن اشكر كل من كان عونا لي في هذه المسيرة الدراسية

الحمد لله الذي وفقني في انجاز هذا العمل ونسأله عزوجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم

اهدي ثمرة جهدي إلى من حملتني وهنا على وهن في أحشائها قبل يديها

إلى من أرضعتني وسهرت الليالي حتى كبرت

إلى من علمتني أبجديات الحياة فكانت خير المدارس

إلى من تعجز الكلمات عن إعطائها حقها تتوقف الشرايين في قلبي عند ذكر اسمها

إلى من عجزت كلمات الشكر والوفاء عن شكرها إلى القلب إلى الصدر الحنون

أمي ثم أمي ثم أمي، أمي الغالية حبيبة.

إلى الذي رباني وحماني وسهر على راحتي إلى الذي اشترى لي أول قلم نزل حبره على أول صفحة بيضاء لاخطوا بها طريقي في دنيا العلم والمعرفة

إلى رمز العطاء والتضحية إلى من اعتبره مفخرة لي من لم يبخل عليا بحنانه ولا يقصر في واجبه إلى مكافح الصعاب إلى أبي " حمو " أطال الله في عمره.

إلى من علمني أن السعادة نصفها النجاح وانه لا حياة بدون نجاح إلى مثلي الأعلى ونبراس عقلي إلى من ساندني ووقف إلى جانبي ليرفع من معنوياتي إلى الذي لم يبخل علي ولو بأعز ما يملك إلى جدي الحبيب " الباهي " .

إلى من عشت وترعرعت بينهم إلى من شاركوني في السراء والضراء إلى من تقاسمت معهم هذه الحياة إخوتي الأعزاء : شهيناز ، وليد ، بسمة (ميمي) ، مريم ، بلال وابنة أختي ملاك وكل عائلتي الكريمة .

وكذا أختاي العزيزتان نعيمة وسعاد .

إلى جميع أصدقائي: ابتسام، منيرة، حنان، أميرة، أمينة، محمد العيد، نصر الدين

إلى من يذكره قلبي ولم يذكره قلمي .

* شافية *

Remerciement

بفضل المولى عز و جل و بتوفيق منه تمكنا من تقديم هذا العمل
فالحمد و الشكر لله.

كما لا يفوتنا أن ننوه بالذين كان لهم الفضل سواء من قريب أو من بعيد، و بالامتنان على ما قدموه لنا من المعونة و المساعدة و النصح و المشورة مما كان له الوقع الحسن على قلوبنا و الحرارة الكبيرة التي غذت إرادتنا للخروج بهذا العمل و البسيط، فلهم جميعا نقدم كلمة شكر و تقدير خاصة الأستاذ المحترم:

" مشري فريد ".

و الذي كان بتوجيهاته و ملاحظاته و نصائحه القيمة قائدا لهذا العمل.

* نعيمة * سعاد * شافية *

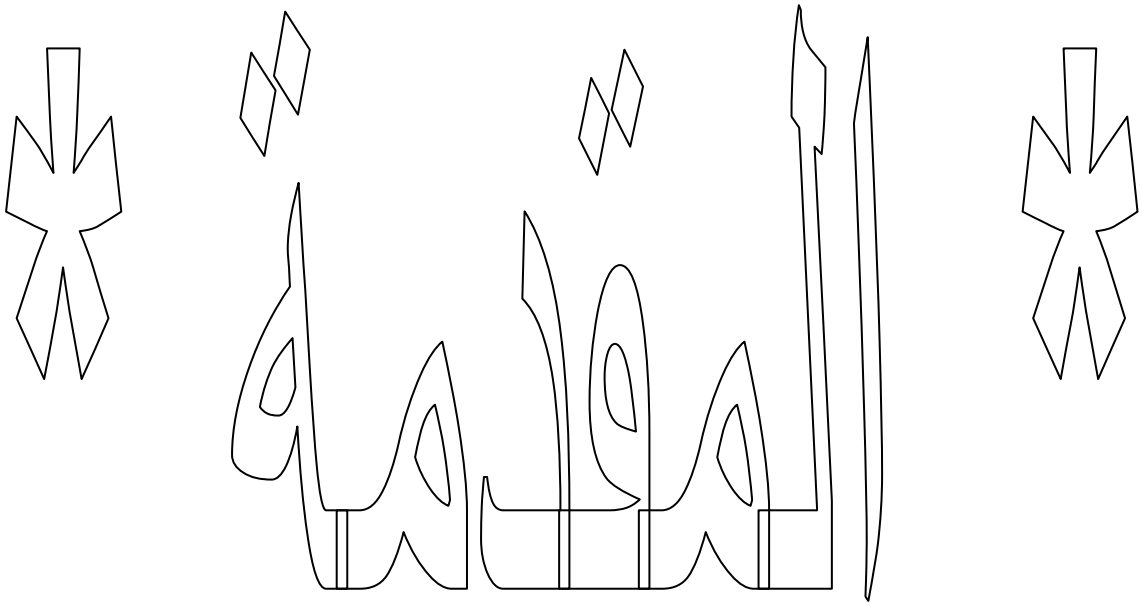
المقدمة

لقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرات عالمية سريعة ومتلاحقة وعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فلقد تول الاقتصاد العالمي إلى قرية صغيرة بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وقد نتج عن كل هذا مفهوم العولمة كظاهرة انتشرت على كافة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وتعتبر التوجهات، العالمية المعاصرة نحو التركيز على التكتلات الاقتصادية العملاقة التي هي من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد لتكون نطاقا تتضاءل أمامه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة، وهذا من اجل تعظيم المزايا المشتركة أو الحصول على مزايا جديدة، وكذا توسيع حجم التبادل التجاري بينهم.

وعليه فان التكتلات والتجمعات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الاحداث والتطورات الدولية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المعلومات التاريخية، الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو العقائدية.

ومن بين النماذج التكاملية الأكثر نجاحا نجد الآن الاتحاد الأوروبي الراغب في توسيع نفوذه ومنافسة القوى الاقتصادية الاخرى وهذا يطرحه لمشاريع للتعاون والشراكة سواء مع تجمعات اقتصادية أو مع دول منفردة بصورة ثنائية، ومن بينها مشروع الشراكة مع دول الضفة الشرقية والجنوبية لحوض المتوسط الذي تم الإعلان عن ميلاده خلال مؤتمر برشلونة المعقد يومي 28-29 نوفمبر 1995 والتي تعد في نظر الطرف الأوروبي بديلا لاتفاقيات التعاون المبرمة سنة 1976 والتي كانت تتركز على التفضيلات التجارية الممنوحة من طرف واحد وهو الطرف الأوروبي وبدون مقابل.

ويعتبر مسار برشلونة نقطة تحول في العلاقات المستقبلية بين دول شمال وجنوب المتوسط من خلال تأكيده المساعدات المالية للدول المتوسطة لمسايرة عملية نمو لها نحو اقتصاد السوق ويعتبر برنامج ميدا رأس مال للشراكة متطورة نوعا ما مقارنة سابقاتها من الاتفاقيات. وقد ترجمت هذه العلاقة سلسلة من الاتفاقيات الثنائية ضمن إطار الشراكة الاورومتوسطية.

والجزائر كغيرها من البلدان المتوسطية وقعت على هذه الاتفاقية رسميا بمدينة- فلنسيا- يوم 22 افريل 2002 بعدما يقارب 17 جولة من تفاوضات هذا الاتفاق الذي يشكل نقطة تحول بالنسبة للاقتصاد.
الجزائري في انفتاحه على العالم الخارجي ومحاولة السلطات الاقتصادية والسياسية الجزائرية تغيير هيكل الاقتصاد الجزائري وجعله أكثر انسجاما مع المتغيرات على المستوى العالمي بعدما كان اقتصاد هشا بعد الاستقلال لتبني الجزائر النظام الاشتراكي وبعدها لتطبيق برامج الإصلاح المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي لتتجه إلى النظام الرأسمالي.

وقد تضمن اتفاق الشراكة جوانب عديدة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ففي الجوانب السياسية والاجتماعية لنشر المادة الثانية إلى أن الطرفان يبنيان سياستهم الداخلية والخارجية على احترام

حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية كقاعدة أساسية لجميع بنود الاتفاقية، كما عولجت قضايا العمالة من خلال الهجرة كأحد مواضيع البعد الاجتماعي الذي يقوم على الحوار المستمر ونبذ أشكال التمييز.

ويعتبر البعد المالي للشراكة الاورو متوسطية الدعامة الأساسية لتطوير هذه الشراكة وخاصة ما تعلق بالتداعيات المالية التي التزم بها الاتحاد الأوروبي في كافة المفاوضات والاتفاقيات حيث اتفق على المشروع السريع وبصفة ناجحة ونشيطة في المساعدات المالية الخاصة غير صناديق MEDA .

الإشكالية الرئيسية :

– إن اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يفرض تحليل الاتفاقيات ودراسة مكاسب وانعكاسات وذلك على الجزائر خصوصا من الجانب المالي: وعليه يمكن صياغة التساؤل الرئيسي على النحو الآتي:

ماهي حصيلة التعاون المالي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ؟

الأسئلة الفرعية :

- ما هو تأثير العولمة والتكتلات الإقليمية على اقتصاديات الدول ؟
- ما هي أهداف الشراكة الاوروجزائرية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني ؟
- ما هي أساليب واليات تفعيل الشراكة ؟
- هل الآليات المالية من الشراكة متوافقة إلى ما ترمي إليه الجزائر من تحقيقه من هذه الشراكة ؟

أهمية الموضوع :

– لقد حظيت الشراكة الأجنبية باهتمام كبير ولقد اعتبرتها الكثير من الدول محورا من محاور سياستها الاقتصادية التنموية.

وتكمن أهمية موضوعنا في محاولة معالجة الجانب المالي من اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، وما توفره هذه الأخيرة من مزايا وايجابيات للاقتصاديات المتوسطة. بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة وايجابيات باقتصادياتها والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل مشاريعها .

أهداف الموضوع :

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وأهمها :

– الوقوف على أهم محطات الاقتصاد الجزائري .

– تحديد الآثار المترتبة عن الشراكة الأجنبية بغية التعرف على الايجابيات والمنافع الناتجة عنها وكذا تحليل آثارها السلبية .

– تسليط الضوء على الجانب المالي لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية .

– دراسة وتحليل الجانب المالي من الاتفاقية والتعرف على مدى أهمية هذا الجانب على الاقتصاد الجزائري .

– دراسة مدى تطبيق هذا الجانب على ارض الواقع .

أسباب اختيار الموضوع :

وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب موضوعيته نذكر منها :

– تميز العصر الحالي بظاهرة العولمة وتزايد اهتمام الدول بإقامة التحالفات والتكتلات قصد مواجهة هذه الظاهرة الأمر الذي جعلنا نقم في البحث عن سبيل مواجهة هذه الأخيرة ، اللحاق بركب التطور الاقتصادي من خلال تبني منهج الشراكة الأجنبية.

– باعتبار موضوع الساعة لاسيما أمام تحديات التي يفرضها منطق العولمة.

– إمكانية البحث في هذا الموضوع ونظرا لتوفر المادة العلمية المراجع، وثم الخوض فيه من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين والسياسيين وأصحاب القرار زوايا مختلفة.

– الوقوف على حقائق الشراكة كظاهرة بها انعكاساتها على اقتصاد الدول المتوسطية وخصوصا على الاقتصاد الجزائري.

اهتمام الطلبة بالمواضيع المتعلقة بالاقتصاد الدولي خصوصا جانب الشراكة.

المنهجية:

قصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة والاهتمام بهذا الموضوع اعتمدنا في دراستنا على الزج بين منهجين المنهج الوصفي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع من خلال سردنا لمختلف المفاهيم وتحليلها. والمنهج التاريخي وذلك بغرض المعلومات وفق للتسلسل التاريخي والمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، نشأة الاتحاد الأوروبي والشراكة.

تقسيم البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية ثم تقسيم البحث :

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على ثلاث فصول رئيسية حيث تناولنا في الفصل الأول نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري من خلال عرض حالة الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الهيكلية إلى فترة التصحيحات الهيكلية وتحديات هذا الأخير في الألفية الثالثة.

أما الفصل الثاني فتتم تخصيصه الإطار النظري للشراكة الاورومتوسطية والاوروجزائرية وهذا من خلال التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي والإطار العام للشراكة الاورومتوسطية والاوروجزائرية.

أما الفصل الثالث فخصص لتحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة حيث نعرج فيه على عرض التعاون المالي قبل الشراكة إلى تحليل برنامج ميدا وفي الأخير إلى تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار.

الفصل الاول

نظرة كلية للاقتصاد الجزائري
في فترة الاصلاحات الهيكلية

الفصل الأول نظرة كلية للاقتصاد الجزائري في فترة الإصلاحات الهيكلية

تمهيد:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة تطورات نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشتها البلاد عقب الاستقلال وما شهدته من أزمات، الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تقوم بعدة إصلاحات بغية الوصول إلى درجة معتبرة من الازدهار للبلاد ونسيان الحقبة الاستعمارية.

ولقد مر النهج الإصلاحي للاقتصاد الجزائري بعدة مراحل ميزت كل مرحلة مجموعة من الإصلاحات، وكانت كل هذه الإصلاحات هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبناء الهياكل القاعدية للدولة التي كانت شبه معدومة عقب الاستقلال.

وفي نهاية الثمانينات وبعد الأزمة التي شهدنها الجزائر سنة 1986، وتحديدا في سنة 1990، جاء قانون النقد والقرض الذي ساهم كثيرا في إرساء قواعد النظام الجزائري وسمح بالانفتاح الدولي، الأمر الذي شجع الاستثمار في الجزائر للبنوك الأجنبية ، هذه الأخيرة التي سيتم دراسة أهميتها في الاقتصاد الوطني.

وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني:الاقتصاد الجزائري في فترة الإصلاحات الهيكلية .

المبحث الثالث :تحديات الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة.

المبحث الأول: عرض حالة الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية:

بعد الاستقلال كان أهم شيء هو مواصلة النشاط في ظروف لا توجد فيها ضمانات عادية لتحقيق عمليات القرض والبنك في الظروف التي ورثتها البلاد بعد سبع سنوات ونصف من الحرب والتدمير، وهكذا رفضت البنوك التي كانت أجنبية تمويل الأنشطة الزراعية بعد الاستقلال بسبب هجرة وفرار الملاكين الأوروبيين، وعدم وجود ضمانات لهم، رفض البنوك وزيادة على ذلك كانت البنوك تسهل وتساعد المعمرين في تهريب أموالهم إلى فرنسا، ونتيجة لكل هذا شهدت الجزائر أزمة مالية ومصرفية غداة الاستقلال.[1]

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: (1962-1967):

يطلق على هذه المرحلة " مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق "، وتميزت هذه المرحلة بعدة أحداث ووقائع سوف نتطرق إليها.

تميزت بداية هذه الفترة بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

- غياب شبة تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية، ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة، وكانت حوالي 80 بالمائة من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون، ويحتل مساحة تقدر ب 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.

- الهياكل القاعدية، وهي أحد العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كلم، و4300 كلم من السكك الحديدية، و 20 مطارا وشبكة الكهرباء و 600 كلم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشات أخرى، كميناء الجزائر والتي تتركز كلها في الشمال أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية.

- مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوروبيا البلاد قبيل إعلان الاستقلال، ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي، و35000 إطارا متوسطا و 100000 عاملا ومستخدما، وهو مت عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.

- التخلي شبه التام عن الإستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين.

[1] احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص ص، 66-67.

– وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى.

– عند مغادرة المعمرين الفرنسيين، حولوا معهم إدخاراتهم ورؤوس أموالهم، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962، تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك فرنسي، وانعدام الائتمان ونتج عن هذا قلة القروض، وبالتالي قلة الاستثمارات.[1]

أمام هذه الوضعية كان لابد للسلطات الجزائرية أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي[2]:

– تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها.

– المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، واستعادت الدولة لـــ 56% من أسهم الشركة البترولية .

– إنشاء دواوين وشركات وطنية، وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة المكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات (SONATRACH)، في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964، شركة « SNS »، في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد وشركة(S.O.M.G.A)، في الصناعة الميكانيكية والطائرات.

– وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/13، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 1964/08/10، وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966، وكذا إنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو: البنك الوطني الجزائري(B.N.A) ، في 1966/08/13، وكان الهدف الاستراتيجي من هذه السياسة ، هو استكمال الاستقلال الوطني وبناء مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والاهتمام بترقية الفرد وتفتحه بحرية، وكانت الاستثمارات في الفترة (62–67) ضعيفة.

---

[1] مفتاح صالح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني ببشار 2004، حول، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 2.

[2] رايس عبد الحق ،**دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائها من حيث عائد المخاطرة دراسة حالة بنك الخليج** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009-2010،ص 88.

المطلب الثاني : تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-1987) .

تعتبر سنة 1967 البداية الجديدة لتنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال حين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة للتنمية حيث كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين، اقتصادا إداريا ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر، ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين

ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، والقيام بالتأميم في الميادين الصناعية المالية، المناجم، وكذا البترولية واحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها.

وحسب إستراتيجية التنمية المتبعة، فان الأولوية المطلقة مثلما يبينه الجدول المبين أسفله منحت للقطاع الصناعي،(اعتماد نموذج: الصناعات المصنعة) بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة كما تميزت تلك الفترة بضعف الإمكانيات البشرية والمادية والمالية لأن السلطات كانت منشغلة بالتنظيم الإداري والإنتاجي.

الجدول رقم(1): جدول يبين أهمية كل قطاع في الاقتصاد من فترة *67-89*

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول: *67-69*	المخطط الرباعي الأول: *70-73*	المخطط الرباعي الثاني: *74-77*	الفترة الوسيطة *78-79*	المخطط الخماسي الأول: *80-84*	المخطط الخماسي الثاني: *85-89*	المجموع
المبلغ الإجمالي الذي يضم الصناعة ويشمل المحروقات الفلاحة ويشمل الري القطاعات الأخرى	11 53.5 % %0.5 %26	27.7 %57.3 %11.9 %30.8	140 %60.7 %7.3 %32	%161.3 %62.2 %7.2 %30.6	400.6 %32.8 %9.9 %57.3	550 %31.6 %14.6 %54	1160.6

المصدر: صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني ببشار 2004، حول، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر ، مرجع سابق ص 3 .

أدلى اختيار الجزائر لمنهج العمل الاشتراكي في تنمية اقتصادها إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية وكان أول ما أقرته هو[1] :

المخطط الثلاثي الأول 1967-1969: وكان الهدف من المخطط الثلاثي الأول (67-69)، هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات المقبلة، وأعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات.

المخطط الرباعي الأول (70-73): حدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، وأدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال وأخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما.

المخطط الرباعي الثاني: وهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق و محاولة تحقيق أهدافه، و يتميز بمبلغ الاستثمارات الكبير بسبب ارتفاع أسعار النفط فقد توسع إنتاج النفط في شكل كبير و انتقل إنتاج النفط من 22.8 مليون طن في سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1997، كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300.000 طن إلى 30 طن في نفس الفترة.

- إن تبني تنظيم وتسيير مركزي بشكل قوي للاقتصاد أدى إلى ظهور التبذير العام للأموال العامة والبيروقراطية والذي تولدت عنه اختلالات عميقة على مستوى الاقتصاد الداخلي اكبر منه على المستوى الخارجي.

- فعلى المستوى الداخلي نلاحظ تطورا هاما في الاستهلاك خلال هذه الفترة نجم عن تأثير ضغط النمو الديموغرافي والتدفق الكثيف للدخول قياسا مع نمو التشغيل الأمر الذي أدى التطور الضعيف للإنتاج إلى ظهور ضغوط تضخمية.[2]

- أما على المستوى الخارجي: فإن اللجوء المتزايد إلى الاستيراد لتغطية العجز في المنتجات الغذائية وتقوية تراكم رأس المال؛ قد وضع إستراتيجية للتنمية ممولة في الجزء الكبير منها عن طريق الإيرادات المحصلة من صادرات المحروقات التي كانت مصدر الإختلالات العميقة في المالية الخارجية للجزائر[3] لما جاءت عشرية الثمانيات مع انطلاق[4] :

---

[1] محمد ساكر العربي ،**محاضرات في الاقتصاد الكلي** ،دار الفجر للنشر و التوزيع ،القاهرة، 2006 ،ص .295

[2] مرجع سابق ، ص 295.

[3] صالح مفتاح ،**النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة، في العلوم الاقتصادية، فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2002-2003، ص 197.

[4] دراوسي مسعود ،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2004)**،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2005-2006، ص ص350-351.

المخطط الخماسي الأول 1980-1984 :

حيث يقوم هذا المخطط على الحصيلة المقدمة والتي تتميز بتقييم الانجازات العامة للعشرية السابقة وبالتالي إعداد مخطط تنموي من شأنه تحقيق الأهداف التنموية التي عجزت عنها المخططات التنموية السابقة، لقد أفرزت عملية تقييم العشرية الماضية جوانب السلبية التي برزت خلال هذه الفترة والتي تتمثل:

- ضعف فعالية الجهاز الاقتصادي.
- ارتفاع الديون العمومية.البيروقراطية المتزايدة في تسيير الاقتصاد.
- التأخر في انجاز بعض التغيرات .
- الاعتماد الأحادي على عائدات البترول لتمويل التنمية.
- ضعف التكامل في طاقات الإنتاج المتوفرة.
- فالمخطط الخماسي هذا سيكون تعبيرا عن المطامح العميقة للجماهير الكادحة ليكون جوابا لائقا يلبي حاجياتها الاجتماعية، الأساسية ويحقق بها حياة أفضل.

حمل هذا المخطط الخماسي في طياته تغيرات هامة تكون فيها الجماهير الكادحة هي المستفيدة منه، فهو إذن يحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بفضل التوجهات الجديدة المسجلة في هذا المخطط والذي يؤكد زيادة على جوانبه العامة الضرورية المسجلة على التحكم أكثر في جهاز الإنتاج الصناعي والتعزيز القوي لقطاعات الفلاحة والري.

إن الأهداف التي برمجت في هذا المخطط تتمثل في:

- مراجعة سياسة التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة عالية هي أكثر من 15% من مجموع استثمارات الفترة.
- تطبيق لامركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين كالمؤسسات في إعداد المخططات الوطنية.
- رفع قيمة الاستثمارات في قطاع الفلاحة والري.
- إدماج القطاع العام في عملية التنمية الشاملة.
- تطوير صناعات متنوعة ومتطورة.

لقد طالب المخطط بتحسين التسيير ومردودية الوحدات الصناعية وضمان صيانة التجهيزات المستعملة والقيام بأعمال ضرورية لتكوين وصيانة التجهيزات المستعملة والقيام بأعمال ضرورية لتكوين ورفع المستوى المهني للمال قصد ضمان تسيير واستغلال الوحدات الصناعية. حيث خصص لهذا المخطط استثمار مقداره 400.6 مليار دج وهي اقل من حجم الاستثمار التقديري والبالغ 560.5 مليار دج ما يدل على أن جزء من هذا الاستثمار يبقى غي منجز بمقدار 153.9 مليار دج سيتم نقلة إلى المخطط الخماسي الثاني.

حيث تحتل الصناعة المرتبة الأولى في توزيع مبالغ الاستثمارات بنسبة 43.6% مم يبين الأولوية لهذا القطاع باقية مستمرة.

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

شكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ولقد كانت هذه الخطة تهدف إلى تطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة مع تنظيم مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تنميتها دعم وتوسيع الإنتاج من اجل تلبية حاجيات السكان في التوازنات الخارجية.

ثم تخصص 550 مليار دج للاستثمارات حيث تحتل الصناعة 31.67% ثمتل أعلى نسبة في المبالغ المخططة في هذا المخطط.

خلال هذه الفترة عرف الاقتصاد الجزائري أزمة حقيقية رجعت إلى الانخفاض المزدوج لأسعار البترول وفي قيمة الدولار فانخفاض إيرادات المحروقات بمقدار 20% يسبب انهيار أسعاره التي انخفضت من 60% الى70% أدى إلى عدم القدرة على توسيع المديونية الخارجية.[1]

[1] مرجع سابق،ص ص ،351-353.

المبحث الثاني : الاقتصاد الجزائري في فترة التصحيحات الهيكلية:

مع تفاهم الضغوط المالية الخارجية نتيجة تدني أسعار النفط سنة 1986 التي أدت إلى الركود الاقتصادي، وتدهور ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى عدم نجاح برامج الإصلاح الذاتية لجأت الدولة للتخفيف من حدة هذه الأوضاع التي تطبق برامج إصلاحات جذرية والتي تعتمد أساسا على الحلول التي يفرضها صندوق النقد الدولي. [1]

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية قبل التعديل الهيكلي (اتفاقية الاستعداد الائتماني):

تزامنت هذه الإصلاحات بدخول صندوق النقد الدولي كشريك في دعمها، وذلك بالنظر إلى الشرطية التي يمليها مقابل تقديمه للقروض الموجهة لتصحيح الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.[2]

برنامج التثبيت الاقتصادي الأول:1989/05/31 إلى 1990/05/30 :

إن العلاقة المباشرة للجزائر بصندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الاتفاقات بين الجزائر و الصندوق بعضها نفد جزئيا والبعض الآخر لم يجد مجالا للتطبيق الأسباب عدة حتى إبرام هذا الاتفاق وهو الذي نال حظه في التطبيق في ضوء الأزمة الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانيات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر في نهاية الثمانيات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التواصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية. [3] أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد راضخة لتطبيق جميع شروط المتمثلة في[4] :

- تخفيض سعر العملة اتجاه العملات الأجنبية .
- تحرير الاستيراد من جميع القيود.
- وتخفيض الاتفاق العام وكذلك تحرير الاستيراد من جميع القيود بالإضافة إلى زيادة موارد الدولة عن طريق زيادة الضرائب والرسوم.
- الفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه ثم صدور قانون النقد والقرض الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية ومراقبة المنظومة البنكية.

---

[1] عديسة شهرة،**اثر الجانب المالي للشراكة الأورو الجزائرية على الاقتصاد**،مذكرة ماجستير،في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود وتمويل،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2007-2008 ،ص 11.

[2] بوزيدة حميد،**النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة(1992-2004)**،أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة،في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005-2006،ص 101.

[3] مدني بن شهرة ،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**،دار حامد للنشر و التوزيع،عمان الأردن،2009،ص133.

[4] محمد ساكر العربي،مرجع سابق،ص229.

إن إجراء هذا التثبت تمثلت فيما يلي[1]:

1- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع التدعيم التدريجي على المواد المدعمة. ومن خلال قانون المالية لسنة1990 ثم إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري وخاصة فيما يخص السجل التجاري واستحداث الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصدار بعض الأحكام الجبائية، منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص وهذا من شأنه أن يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

2- إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون القرض والنقد الذي يرمي إلى التخلص من مهمة تمويل المؤسسات العمومية وفتح الفضاء لاعتماد على مؤسسات التمويل المالية الأجنبية كما يهدف هذا القانون إلى الحد من توسع القرض الداخلي والعمل على جلب الموارد الادخارية بدل إصدار النقد وذلك للتخفيف من معدل التضخم. حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بنسبة 20% ورفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك.

وأهم مبادئ هذا القانون:

- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة.
- إعطاء أكثر حركية لبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات.
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسة العمومية.
- وضع نظام مصر في فعال من اجل تعبئة وتوجيه الموارد.
- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى القرض والنقد.
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائية.
- إن مدة سنة لم تكن كافية من اجل استقرار الاقتصاد الجزائري.

حيث أنه :[2]

- سجلت ارتفاع الإرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 7.6% سنة 1989 إلى 28.4 سنة 1990.
- تقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود الواردات.

[1] مدني بن شهرة،مرجع سابق،ص،134.

[2] عديسة شهرة،مرجع سابق،ص، 14 .

- تراجع حجم الاستثمارات العمومية بعد تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات العمومية.
- استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 806 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار
- زيادة المديونية الخارجية من 26.859 مليار دولار 1989 إلى 28.379 مليار دولار 1990
- كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68 في سنة 1988 إلى 5.2% سنة 1991.
- تراجع ضغط عجز الموازنة سنة 1989 لينخفض إلى 7.4 مليار دينار جزائري بعد أن سجل عجز قدره 47.4 مليار دينار جزائري لسنة 1980 و يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط و انخفاض قيمة الدينار الجزائري. بحيث سجلت إرادات الجباية البترولية ارتفاعا قدره 62.5 مليار دينار جزائري سنة 1988 إلى 124.5 مليار دينار جزائري سنة 1989 و يرجع ذلك إلى ارتفاع نفقات التسيير.
- انخفاض عجز الحساب الجاري بقيمة 1 مليار دولار مقارنة مع سنة 1988.

برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1994/03/30 :

إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرت أخرى من اجل حصولها على أموال كافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية[1] حيث عرف: بالاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني الذي يمتد لمدة 10 أشهر من جوان 1994الى مارس 1992.

تحصلت الجزائر من خلاله على قرض بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 300 مليون وحدة سحب خاصة. وقسم هذا القرض إلى 4 شرائح الأولى في جوان 1991 والثانية في سبتمبر 1991 أما الثالثة فقد قدمت في ديسمبر 1991 لكن الشريحة الرابعة والتي كان من المقرر أن تقدم في مارس 1992 لم تتحصل عليها الجزائر جراء الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول سنة 1992.

وعليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية تحرير تام [2] وكذلك الداخلية والعمل على رفع الصادرات النفط.
- إصلاح المنظومة البنكية وإصلاح النظام الضريبي والجمركي.
- تخفيض قيمة سعر الصرف ورد الاعتبار للدينار الجزائري.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 132.
[2] من الموقع الالكتروني www.djelfa.info.com ،.يوم :15-12-2010،على الساعة 14:30.

- تشجيع أنواع الادخار وتخفيض الاستهلاك بالإضافة إلى تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة.

إن مجموع القوانين التي تم إصدارها في هذه توحي بان الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والتي كانت الانجازات المحققة :

- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي.

- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية وتنظيم تجارة الجملة.

- إصلاح النظام الضريبي وذلك بإدخال بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.

- تشجيع الاستثمار والمنافسة الأجنبية خاصة في مجال المحروقات.

و خلال هذه المدة تحققت النتائج التالية :

- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.7 مليار دولار في 1999 مع ارتفاع خدمة المديونية من 73.9% سنة 1991 إلى 76.5 سنة 1992.

- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار وفائض الميزان التجاري 4.70 مليار دولار.

- حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليار دولار.

لكن ابتداءا من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاكي الحكومي نسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية. مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة. ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2% كما وصلت نسبة البطالة إلى 23.2% .

ونتيجة تفاقم المشاكل وحدة الأزمة الاقتصادية التي مست كل القطاعات سواء تعلق الأمر بانخفاض الحاد لأسعار المحروقات حيث أدى إلى انخفاض الجباية البترولية، وهذا اثر على ميزان المدفوعات.

كما شهدت سنة 1991 تخفيضا لقيمة الدينار حيث بلغت 1 دولار=18.5 دينار سنة 1991 يعدما كان 1 دولار يقابله 8.9 دج سنة 1990 وكان ذلك نتيجة صدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات المتخذة من قبل الجزائر وضمنيا الاعتراف بالسوق الغير رسمية.

- مع حلول سنة 1992 سجلت الجزائر عجز في الميزانية بلغ 100 مليار دينار سنة 1993.

- كما سجلت الإيرادات انخفاضا سبب انهيار أسعار النفط من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 الى 17.65 دولار للبرميل مع ارتفاع أسعار الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من 21.82 دينار الى 23.25 دينار لنفس الفترة [1]

برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من افريل 1994 إلى مارس 1995:

تميزت هذه المرحلة بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة ومن أهم هذه الأدوات المتحكمة في النشاط المصرفي نذكر ما يلي :[2]

- تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية ، وتحريرها تدريجيا لكي تعكس قوى السوق المصرفي ، ولقد تحقق التحرير الكامل لأسعار الفائدة سنة 1996 مما أدى إلى تحقيق معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية وتخفيض معدلات التضخم .

- تحرير سعر الصرف بالشكل الذي يعكس قوى العرض والطلب على العمولات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي (من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية ، وتحويل نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام أكثر مرونة مما مكن البنوك في نهاية ديسمبر 1995 من إنشاء سوق للصرف الأجنبي فيما بينها)[3]

- في شهر أكتوبر من سنة 1994 قام البنك المركزي بفرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 9 % من الودائع المصرفية، مع استبعاد الودائع بالعمولات الأبية[4].[1]

- التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزينة ، وذلك بإلغاء التمويل الإجباري للخزينة ، حيث تم إلغاء إلزام البنوك بشراء اذونات الخزينة ، كما فتح المجال للقطاع الخاص والوساطة المالية لتعبئة

[1] ،مدني بن شهرة،مرجع سابق،ص،132-136

،روابح عبد الباقي،**الإصلاح المصرفي في ظل برنامج التصحيح الهيكلي (دراسة حالة الجزائر)**،الملتقى الوطني الأول،حول النظام المصرفي [2]الجزائري، واقع وآفاق،قالمة، نوفمبر 2001، ص ص،81- 82

،بوعتروس عبد الحق ، **الإصلاح المصرفي في الجزائر الانجازات والتحديات**، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري، واقع وافاق ، قالمة، نوفمبر2001،ص،208-209

[4]عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص ص210-211.

الموارد المالية عن طريق نظام المزادات العلنية في سوق النقد لبيع سندات الخزينة القابلة للتداول وبأسعار مغرية .*

– الإدارة غير المباشرة والمعاصرة للسياسة النقدية ، كاستعمال اذونات الخزينة وشهادات الإيداع .....الخ.

– الابتعاد عن الائتمان الموجه ، وذلك بإلغاء السقوف الائتمانية وإزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان الممنوح من البنوك.

المطلب الثاني :برنامج التعديل الهيكلي ماي 1995–افريل 1998:

إن أهم ما تميزت به هذه المرحلة هي العمل على توفير الإطار المؤسساتي والتشريعي والتنظيمي المناسب بما ينسجم والمحيط الاقتصادي الراهن ، وذلك بحكم أن كل التدبير اللاحقة مرتبطة بتأهيل وحدات النظام الاقتصادي بصفة عامة ، والنظام المصرفي بصفة خاصة ، إذ تهدف فضلا عن إرساء وتعميق قواعد السوق في هذا المجال ، إلى تأهيل المؤسسات المصرفية بما ينسجم وطبيعة المرحلة الجديدة التي تمتاز بمحيط اقتصادي مفتوح ومنافسة شرسة وغير متكافئة [1]

ونظرا للدور الكبير والمتعاظم للمؤسسات المالية والمصرفية في تعبئة الموارد المالية ، تضمنت هذه الإصلاحات إدخال تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية بما يمكن من ترقية النشاط المصرفي المالي عموما ، وإعادة هيكلة المصارف العامة لتوفير متطلبات عملية الخوصصة وتوفير البيئة التنافسية في السوق المصرفي ، إضافة إلى تطوير أسواق الأوراق المالية من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطوير النشاط المالي ،[2] وتساعد على تطوير عملية الوساطة المالية من خلال تطهير وإعادة هيكلة البنوك العمومية، وذلك بشراء الديون غير الفعالة وإعادة رسملة هذه البنوك ، والعمل على تطوير سوق النقد وإنشاء سوق مالية .

حيث أجرت السلطات الجزائرية عمليات التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي لتحديد احتياجات إعادة الرسملة في البنوك من اجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بمخاطر ، حيث بلغت هذه النسبة 5 % في سنة 1996 ، واتي تقرر رفعها إلى مقدار 8 % في سنة 1996 تماشيا مع معايير بنك التسويات الدولية .

* وصلت في بداية 1996 إلى غاية 22 ، وبتراجع معدلات التضخم ، وبهدف تقليص تكلفة الاقتراض على الحكومة ، ولضمان قدرة الخزينة للوصول إلى الأسواق المالية لتعبئة وتدبير احتياجاتها المالية ، تم تطبيق عمليات السوق المفتوحة في مطلع شهر ديسمبر 1996.

[1] روابح عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص 59.

[2] بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق ، ص ص 209-210.

وبعد الانتهاء من عمليات التدقيق للميزانيات العمومية في أربعة بنوك من البنوك التجارية الخمسة في الجزائر، وفي نهاية سنة 1994 أشارت النتائج إلى أن البنك الوطني الجزائري هو البنك الوحيد من البنوك الخمسة المملوكة للدولة الذي لم يحتاج إلى رأسمال إضافي .

كما صدرت جملة من القوانين والتعليمات المنظمة للجهاز المصرفي منها : - القانون رقم 94-13 المؤرخ في 2-1994/06/02 الموضح للقواعد العامة المطبقة في عمليات البنوك وأهمها ما ورد في المادة 04 منه ، حيث أن معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وكذا العمولات المطبقة في عمليات البنوك ، تحدد من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، إلا بنك الجزائر يحدد هامش أقصى يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامه في عمليات القرض.

- يعتبر الاتفاق الاستعدادي (1995 - 1998) تكملة للاتفاق السابق، و تبدأ فترته من 22 ماي 1995و تنتهي في 21 ماي 1998و لقد حدد مبلغ الاتفاق بقيمة 1169.28 مليون وحدة(DTS) .

قدم الصندوق هذا القرض مقابل شروط وافقت عليها الجزائر، و المتمثلة في برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي من جهة، و تغطية مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق الحر بأقل التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية.[1]

- القانون رقم 2000-01 الصادر بتاريخ 2000/02/13 والمتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض من البنوك والمؤسسات المالية، حيث يوضح هذه العمليات ويحدد المختصين بها [2] ، كما تم تحديد معدل إعادة الخصم بـــ 6 .% طبقا للتعليمة رقم 2000-08 المؤرخة في 2000/10/21*

المطلب الثالث: تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي:

تم تقيم النتائج المحققة من البرامج من خلال المنجزات التالية:

-استعادة التوازنات الداخلية وتحسين شروط التمويل الاقتصادي

-تطهير تدريجي للمالية العامة حيث سجلت الميزانية العامة فائض قدروه 29% سنة1998

-تخفيض معدلات التضخيم إلى مستويات مقبولة والدي بلغ سنة 1998 نسبة 5%

-تحقيق معدل النمو اقتصادي موجب +4.6سنة 1998 وسوف نتطرق إلى أهم نتائج البرنامج على مستوى النمو الاقتصادي و الميزانية العامة.

[1] روابح عبد الباقي، مرجع سابق ،ص60.

[2] , Règlement banque d'Algérie, 1990-1994 .

* التعليمة رقم 2000-08 الصادرة في 2000/10/21 عن بنك الجزائر.

- النمو الاقتصادي :

بعد فترت الركود الاقتصادي والتي تعد طويلة نسبيا حقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو ايجابية خلال فترة البرنامج حيث الناتج المحلي الخام الحقيقي نموا ايجابي في سنة 1995 ليرتفع من جديد في سنة 1998 حيث بلغ 3.8بلمئة من مواصلة النمو بمعدل ادنى في سنة 1996 وسنة 1997 ليرتفع من جديد في سنة 1998 ودالك بالرغم من الاختلال في سوق النفط .

والجدول التالي يوضح انعكاسات الاتجاه العام للنمو الاقتصادي للفترة 1993-1998 .

جدول رقم (2) : انعكاسات الاتجاه العام للنمو الاقتصادي

السنة / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النمو الاقتصادي	2.1-	0.9-	3.8+	2.3+	1.2+	4.6+
النمو الاقتصادي خارج المحروقات	2.5-	1.4-	3.7+	2.6+		5.1+

المصدر،عديسة شهرة،**اثر الجانب المالي للشراكة الأورو الجزائرية على الاقتصاد**،مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2007-2008 ،مرجع سابق، ص 23 .

وتصبح نتائج الجدول اقل باستعمال الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات إلا في سنة 1998 أين سجل هذا الناتج تفوقا واضحا ، كما هو مبين في الجدول السابق ، ويمكن تفسير أكثر باستعمال معدلات النمو القطاعية في الجدول التالي :

جدول رقم (3) : انعكاسات الاتجاه العام للنمو الاقتصادي

السنة / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة	1.3-	4.4-	1.4-	7.9-	3.9-	4.6
الفلاحة	3.7-	9.0-	15.0	19.5	14.0	11.4
البناء	4.0-	0.9+	2.7	4.5	2.0	2.4
الأشغال العمومية	0.8-	2.5-	1.0	7.0	5.2	3.5

المصدر عديسة شهرة،**اثر الجانب المالي للشراكة الأورو الجزائرية على الاقتصاد** ،مذكرة ماجستير ، مرجع سابق ، ص، 24 .

ويتضح من النتائج الميدانية عدم الوصول إلى النتيجة النظرية المسطرة و المقدرة بـــ 06 % سنة 1998 كما نستخلص أن العوامل الخارجية قد لعبت دورا حاسما لتحقيق هذه النتائج .

الميزانية العامة :

تدل نتائج البرنامج_إن النتيجة المتعلقة بالميزانية العامة كانت مريضة حيث انخفضت نسبة عجز الميزانية إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي سنة1995 مقابل 4.4% في سنة 1994 لتسجل فائض بلغ 2.9/2.4/3/ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة 1998/97/96 على التولي وتدل هده النتيجة على الأداء الجيد لسياسة الميزانية.

أما بالنسبة للتضخم فقد تراجع بشكل مستمر مع نهاية فترة البرنامج الانسبة زادة على النسبة المستهدفة في البرنامج حيث بتغ معدل التضخم في نهاية عام1995 29.8% بدل 22.6% المسطرة في البرنامج ويعود دلك إلى ارتفاع تكاليف الوردات وارتفاع الأسعار التي لا تزال محدودة إداريا بالإضافة إلى ارتفاع سعر الدينار.[1]

[1] عديسة شهرة،مرجع سابق، ص25.

المبحث الثالث: تحديات الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.

بعد برامج الإصلاح الاقتصادية من جيلها الأول جاءت الألفية الثالثة بتحديات للاقتصاد الوطني، وعالم خارجي يتسم بنظام عالمي جديد هو العولمة يحمل أفاقا جديدة للاقتصاد الجزائري قصد تغير من مسار التنمية في الجزائر، وقد تجلت هذه التغيرات في برنامج الإنعاش ودعم الإنعاش ليحول مسار الاقتصاد الجزائري .

المطلب الأول :الاقتصاد الجزائري بين مسار الإصلاح و عقبات الإنعاش:

إن الحديث عن مستقبل الاقتصاد الجزائري من وجهة الإجراءات والتدابير يقتضي إجراء تقييم شامل للسياسات الاقتصادية السالفة والنتائج التي تحققت على المستوى الاقتصادي وكذا الاجتماعي ،ذلك أن هذا التقييم يعد منطلقا لتحديد مجال وشروط وكيفية الانطلاق وإنعاش الاقتصاد الجزائري وإعادته إلى مسار النمو المتواصل ولذلك تبنت الجزائر هنا مشروعين هما [1] :

أولا:برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 –2004 :

هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان النقل والري والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وسنعرض محتوى البرنامج على بعض القطاعات [2]:

[1] من الموقع الالكتروني، www.ulum.nl، يوم 14-12-2010، على الساعة 13:15.
[2] ،زرنوخ ياسمينة،**اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية ،فرع التخطيط،جامعة الجزائر، 2005-،2006ص،182.

- **دعم النشاطات الإنتاجية :**

ففي المجال الفلاحي يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتمحور حول البرامج المرتبطة بتكثيف الإنتاج الفلاحي شاملة المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من خلال المنتجات الفلاحية وتوسيع مناصب الشغل الريفي ،وقدرت تكلفة هذا البرنامج ب :65 مليار دينار جزائري .

وفي مجال الصيد والموارد المائية وبالرغم من طاقته فإن هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له، إن هد البرنامج يتضمن في أول وهلة البناء والتصليح وصيانة البحرية وأخيرا التكييف والتقييم والتبريد والنقل ،وقدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج :9.5مليار دينار جزائري .

وفي مجال التنمية المحلية والبشرية قدر برنامج التنمية المحلية ب 113مليار د ج ،وبرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية 16 مليار د ج .

أما عن تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي وفي إطار الأشغال الكبرى لتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـــ 210.5 مليار د ج ،وهذا البرنامج يتشكل من ثلاث جوانب [1]:

- ـــ البنى التحتية للموارد المائية وقدرت بـــ 31.3مليار د ج .
- ـــ البنى التحتية للسكك الحديدية وقدرت بـــ 54.6مليار د ج .
- ـــ الأشغال العمومية بـــ 45.3مليار د ج .
- ـــ تأمين الطرقات والموانئ والمطارات بـــ 1.7 مليار د ج.
- ـــ الاتصالات بـــ 10 مليار د ج.

أما عن إحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا والواحات فيتوزع على الشكل التالي :المحيط بـــ 6.1 مليار د ج ،الطاقة بـــ 16.8 مليار د ج ،الفلاحة بـــ 9.1مليار د ج ،السكن 35.6 مليار د ج .

وفيما يخص تنمية الموارد البشرية فقدرت تكلفته بـــ 90.3مليار د ج ،يتوزع على الشكل التالي :

1 مرجع سابق، ص ص 182-183

جدول(4): توزيع مبالغ برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاع	المبلغ المخصص الوحدة مليار دج
التربية الوطنية	2.7
التكوين المهني	9.5
التعليم العالي	18.9
البحث العلمي	12.38
الصحة والسكان	14.7
الشباب والرياضة	04
الثقافة والاتصال	2.3
الشؤون الدينية	1.5

المصدر : من إعداد الطلبة ،بالاعتماد على معطيات مذكرة، زرنوخ ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**،رسالة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ، مرجع سابق ،ص ص، 182-183.

إن تطبيق هذا البرنامج يتطلب تجنيد موارد هامة من أجل إنجازه بأقل تكلفة والحصول على النتائج المرضية وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط سهل التطبيق وبصفة فعالة ،وفي هذ الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية وأحكام مالية منها عصرنة إدارة الضرائب وتهيئة المناطق الصناعية .

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج ثمة تعديلات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي ومن أجل ذلك قامت الحكومة بتبني سياسات مصاحبة لهذا البرنامج منها تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار والإسراع في إجراءات الشراكة بالإضافة إلى التحضير للانضمام إل منظمة التجارة العالمية ،ولقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 بـــ 478 مليار د ج ،وحقق هذا البرنامج نتائج هامة نذكر عل الخصوص :

- ـــ استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار منها 30 مليار دولار من الإنفاق العمومي .
- ـــ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 % طوال السنوات الخمس الماضية الذكر .

ـ تراجع في البطالة أكثر من 29 % إلى 24 % .

ـ إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 70000 مسكن .[1]

ثانيا:– البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005 – 2009:

فقد تميزت سنوات 2001 – 2004 بإنعاش مكثف للتنمية المحلية رافق ذلك استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا ،وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة سبق ذكرها ،ولقد شكلت الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني ،الذي عكفت الجزائر على انتهاجه حيث سجل الالتزام بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني ،وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الإلتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو[2] ،والهدف من هذا البرنامج هو تحقيق ودعم النمو المحقق وفيما يلي الجدول الذي يبين المبالغ المخصصة لتوزيع برنامج دعم النمو 2005 – 2009 :

جدول رقم (5):توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 حسب كل باب.

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج
أولا – برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها :	1.908,5
السكنات	555,0
الجامعة	141,0
التربية الوطنية	200
التكوين المهني	58,5
الصحة العمومية	85,0
تزويد السكان بالماء(خارج الأشغال	127,0

[1] مرجع سابق ،ص18.

1:حاكمي بوحفص ،**مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة العلوم الإنسانية السنة الرابعة، العدد32 يناير 2006، www.unul.nl، كلية الاقتصاد وهران، ص16، .يوم 15-12-2010على الساعة 14:30.

الكبرى)	
الشباب و الرياضة	60,0
الثقافة	16,0
إيصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت	65,0
أعمال التضامن الوطني	95,0
تطوير الإذاعة و التلفزيون	19,1
إنجاز منشآت للعبادة	10,0
عمليات تهيئة الإقليم	26,4
برامج بلدية للتنمية	200,0
تنمية مناطق الجنوب	100,0
تنمية مناطق الهضاب العليا.	150,00
ثانيا : برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها :	1.703,1
قطاع النقل	700,0
قطاع الأشغال العمومية	600,0
قطاع الماء (السدود و التحولات)	393,0
قطاع تهيئة الإقليم	10,15
ثالثا : برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	337,2

الفلاحة و التنمية الريفية	300,0
الصناعة	13,5
الصيد البحري	12,0
ترقية الاستثمار	4,5
السياحة	3,2
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية	4,0
رابعا : تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203,9
العدالة	34,0
الداخلية	64,0
المالية	65,0
التجارة	2,0
البريد و التكنولوجيا الجديد للإعلام و الاتصال	16,3
قطاعات الدولة الأخرى	22,6
خامسا : برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50,0
المجموع البرامج الخماسي 2005-2009	**2.202,7**

المصدر: زرنوخ ياسمينة ،**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية ،فرع التخطيط، مرجع سابق ،ص ص،206-207.

ويمكن الإشارة من خلال الجدول أعلاه أن مشروع برنامج الحكومة المعروض يعبر عن إرادة الحكومة في مواصلة الجهود التي بذلت خلال 2001 –2004 وبذلك تركز الحكومة على تطبيق إستراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان حيث خصص لهذه الأخيرة نسبة 45 % من مجموع الاستثمارات وبعد التركيز كذلك عل توجيه نفقات الميزانية باتجاه الاستثمار في المنشآت الأساسية بنسبة 40.5 ،كذلك سيؤدي البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال الاستثمار في المشاريع الكبرى إلى إنشاء المزيد من مناصب الشغل التي ستقلص من معدل البطالة .[1]

المطلب الثاني :تحديات الاقتصاد الوطني والعولمة:

تحتل الجزائر موقع جغرافي متميز لها، فهي تقع على أحد ضفتي البحر الأبيض المتوسط بساحل شاسع و قرب مع الشريك الأوروبي لكن بالمقابل لها سياسة اقتصادية غير قوية كما قال روبرت موندل الذي ألقى محاضرة حول "الاقتصاد المعولم بحاجة إلى عملة معولمة"في ملتقى نضمه مركز الخبر للدراسات الدولية و احتضنه فندق الشيراطون يوميي 9|10 جوان 2005 "

إن السياسة التجارية في الجزائر تركز بشكل واضح على المحروقات إلى جانب ذلك فان منظومتها البنكية جد سيئة بسبب عدم خوصصة كافة بنوكها "وقال عن الشركات الجزائرية إنها فاشلة وإن الناتج القومي ضعيف يضاف إلى ذلك التدخل الواضح للدولة في تسير الاقتصاد".

ويكمن هذا الضعف من وراء أسباب ذاتية و لكن في نفس الوقت هناك تأثير للعولمة الاقتصادية على الجزائر[2]

و تعني العولمة الاقتصادية هي الاقتصاديات المفتوحة على بعضها البعض والمرتبطة يبعضها البعض و المبنية على الانتقال الحر للخدمات والسلع و رأس المال بل الخبرات والكفاءات عبر العالم وأساس هذه القيام هو خبرة الدول الرأسمالية الغربية التي ترى في حرية التبادل التجاري واقتصاد السوق الحر،القائم على فكرة المنافسة أفضل وسيلة لتحقيق الرفاهية و الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم ككل.

فمن المفترض أن المنافسة تؤدي تلقائيا إلى تحسين جودة المنتجات و تخفيض الأسعار،بعبارة أخرى إن المنافسة الحرة تجعل البقاء الأصلح.

[1] زرنوخ ياسمينة، مرجع سابق207.
[2] عبد القادر تومي،**العولمة وفلسفتها، مظاهرها، تأثيرها**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص 193-194.

وتلعب المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد و البنك الدولي الدور الرئيسي في رسم قواعد اللعبة هذه الأنشطة الاقتصادية العالمية و من أبرز السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي سياسات الخصخصة فقد فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر منذ عام 2000 ضمن برنامج التعديل الهيكلي حل عدد كبير من هذه المؤسسات و تسريح 200 ألف عامل في مجال الخصخصة اعترفت الحكومة الجزائرية على لسان وزير الاستثمار و مساهمات الدولة عبد الحميد تمار بأن عملية الخصخصة في الجزائر تعرف تأخر كبير و تقول الأرقام التي قدمتها الحكومة الجزائرية أن برنامج الخصخصة سيجلب للخزينة العمومية للجزائر 800 مليار دينار جزائري (10 مليار دولار) ويشمل برنامج الخصخصة التي أعدته الحكومة الجزائرية الممتد من جوان 2003 إلى جوان2006 التنازل عن أصول 922 مؤسسة عمومية وقد جرت خصخصة 90% من هذه المؤسسات بين 2005\2006 فقط[1]

كما أشر البروفسور حميد تمار وزير المساهمات و الخوصصة من خلال كتابه الصادر في الجزائر 2005 إلى الأسس الليبرالية للاقتصاد الجزائري ومن خلال ذلك وجود طرح جزائري محض بخصوص الخوصصة حيث بين بلغة الأرقام الا أنه هناك 1600 مؤسسة سوف تتم عملية خوصصتها مشير إلى وجود صناعات جزائرية في قطاعات حيوية تتميز بوفرة المزايا المقارنة مما يشجع على ولوجها الاستثمار الأجنبي وأن كل 15 يوم هناك انعقاد لمجلس خوصصة المؤسساتC.P.E وما يؤكد تعثر الخوصصة فإن الجزائر تقع في الرتبة 119 من حيث معيار الانطلاق.

كما أن الجزائر فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية وقد نجحت كثير من الشركات العالمية في تحقيق أرباح مهمة من أمثلة ذلك شهدت أوراسكوم تيليكوم القابضة نجاح عندما تم إطلاق أوراسكوم تيليكوم الجزائر في فبراير 2002 وشهدت الشركة نمو حتى أصبحت الشركة الرائدة في السوق من حي كل جودة خدمات الإتصالات وتقدم الخدمة إلى حوالي 9,5 مليون مشترك لشبكتها وتبلغ حصتها في السوق 65% في جوان 2006 .وقد فتحت الجزائر أفق التعاون الإستراتيجي وتطوير علاقاتها مع العالم وإحداث شراكة اقتصادية تتجاوز المبادلات التجارية ويظهر من خلال التوقيع على إتفاقيات المبرمة بين الجزائر وغيرها من الدول فمع الصين مثلا هناك تطور مستمر في التعاون الاقتصادي بعد أن وقع البلدان إتفاقية التجارة والمدفوعات عام 1954 ينمو التبادل التجاري بينهما في شكل متواصل.[2]

إن مشاريع الشراكة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأتي مع الإتحاد الأوروبي والدول العربية بنسبة 47%،31%على التوالي من مجموع الاستثمارات خلال عام 1997 وتم تخلف إلا قليل من مناصب

[1] نفس المرجع السابق، ص81.
[2] فالح ابوعامرية، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2008، ص 86.

الشغل ويكاد دورها أن يكون هامشي في حل أزمة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، حيث يبلغ عدد البطالين 2049000 بنسبة 26,41%من مجموع قوة العمل.[1]

المطلب الثالث: الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري.

نوه مجلس إدارة صندوق النقد الدولي بالأداء الجيد للاقتصاد الجزائري معتبرا أن الجزائر تبقى رغم ذلك تواجه تحديات هامة منها تنويع اقتصادها.

وأكد صندوق النقد الدولي حول الجزائر نشر يوم الأربعاء بخصوص النتائج التي تم إعدادها في المادة 4 لقانون صندوق النقد الدولي لسنة 2010 إن مجلس إدارة الصندوق ينوه بالأداء الجيد للاقتصاد الجزائري المدعم بسياسات الميزانية والنقدية الحذرة التي تنتهجها السلطات.

ويرى صندوق النقد الدولي أن استقرار قطاع المحروقات الأداءات الديناميكية التي حققتها القطاعات المتعلقة بالاستثمارات العمومية من شأنها دفع النمو الشامل إلى أكثر من 3% سنتي 2010\2011.

وأشار نفس التقرير إلا أن فائض الحساب الجاري و بعد تراجعه سنة 2009 عرف تحسن ملحوظ سنة 2010 إثر ارتفاع عائدات المحروقات التي أدت إلى ارتفاع احتياطي الصرف.

لكن مجلس إدارة صندوق النقد الدولي أشار إلى أنه بالرغم من هذا التقدم الايجابي يبقى البلد يواجه تحديات هامة تتعلق بتنويع الاقتصاد و الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي[2]

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **العولمة والاقتصاد السوق الحرة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص 129.

[2] ،يوم 28|12|2010،على الساعة 9:15..www.aboya.com/nod55414 من الموقع الالكتروني ،.

خلاصة :

بعد عرض مسيرة الاقتصاد الجزائري ومعرفة أداءه خاصة على النمو وبعد تجربة الإصلاح الاقتصادي من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاساتها وديناميكية النمو في ظل الانتعاش وإرساء النمو الدائم يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري حقق خلال هذه الفترة سجل قويا في تطبيق الإصلاح بتحقيق التوازنات المالية الكلية ويبدو أنه اقتصاد واعد رغم أن الخصائص التي يتميز بها حاليا هي نفسها خصائصه منذ الاستقلال (التبعية للخارج و أحادي التصدير) وتبدو التحديات الحالية أكثر إلحاح وأهمية وهي:

_ضرورة إدارة إيرادات المحروقات وتتمين هذا القطاع من منظور بعيد المدى.

- _تحسين الخدمات المقدمة في جميع القطاعات والنشاطات حسب مواصفاتها العالمية.
- _تدعيم إطار التوازنات المالية الكلية المحققة في ظل الإصلاح.
- _إعادة الاعتبار للعمل المنتج.
- _تحسين مناخ و بيئة الأعمال والمنشطات والعمل على تنشيط الاستثمار.
- _تدعيم القطاع الخاص

أما العمل المطلوب بالنظر إلى الوضع الحالي المتسم بالعولمة هو ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة و الانضمام إلى تكتلات الاقتصادية.

وأخيرا يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري مرشح لتسجيل نتائج إيجابية من خلال التطور في بعض المتغيرات المتعلقة بالنمو، وبمتغيرات أخرى مثل نمو متواصل لاحتياطات الصرف، تراجع حجم الدين وتدني حجم المديونية الخارجية والتسديد المسبق للديون والأداء الجيد للنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الاطار النظري للشراكة الأورومتوسطية والأوروجزائرية

الفصل الثاني الإطار النظري للشراكة الأورو متوسطية و الأورو جزائرية

تمهيد:

تحاول الدول النامية بما فيها الجزائر الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة من اجل تحقيق التنمية و القضاء على المشاكل المختلفة التي تمثل حجر العثرة أمام وصولها إلى ركب الدول المتقدمة و تعتبر الشراكة احد الوسائل المتاحة أمام هذه الدول من اجل الاستفادة من التطور الحاصل على الضفة الشمالية.

وقد تحققت هذه الشراكة من الناحية العملية من خلال إبرام اتفاقيات شراكة ثنائية بين كل من الشريك المتوسطي و الاتحاد الأوروبي و لقد أقدمت الجزائر على عقد اتفاق للشراكة مع الاتحاد الأو روبي في 19 ديسمبر 2001 وتضمن الاتفاق جوانب عديدة منها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و المالية، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى الإحاطة بظاهرة الوحدة الأوروبية و تحديد إستراتجيتها اتجاه الدول المتوسطية والجزائر بصفة خاصة وذلك ضمن اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، ولذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول:التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني:الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الثالث:الإطار العام للشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الأول: التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي.

شهدت التسعينات قيام نمو عدة تكتلات اقتصادية تشترك جميعها في إلغاء الحواجز و تحرير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بين دولها الأعضاء حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم هذه التكتلات الاقتصادية التي أصبحت اليوم من أهم الظواهر المشكلة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وظاهرة مميزة لعصرنا الحالي .

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي.

بعد الحرب العالمية الثانية أفاقت أوروبا على نفسها وهي تعيش أوضاع سيئة فقد دمر اقتصادها نتيجة للحرب، ومزقت وحدتها بين السيطرة الأمريكية على الأجزاء الغربية والسيطرة السوفيتية على الأجزاء الشرقية، وكذلك وجدت العوائق التجارية التي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الغربية، وكذلك تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الذي أدى إلى الحد من التجارة الخارجية، وبدأت أوروبا في البحث عن الحلول للخروج من المأزق [1] وقد انبثقت فكرتان:

الأولى: إيجاد تعاون اقتصادي وثيق بين جميع دول أوروبا الغربية والثانية: إحداث اتحاد اقتصادي وبين فئة ضيقة من البلاد وقد تبلور المشروع الأول بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (O.E.C.E) والثاني بالسوق الأوروبية المشتركة (E.C.E) كما اقترحت بريطانيا العليا منذ 1956 مشروع منطقة أوروبية للتجارة الحرة. وبتاريخ 14 كانون الأول 1960 وقعت 20 دولة اتفاقية خاصة بإحداث منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (O.C.D.E) [2] وقد وضعت خطة توحيد أوروبا على مراحل:

عام 1948: شكلت كل من بلجيكا ،لكسمبورغ ،و هولندا اتحاد جمركي أطلق عليه البينيلوكس .

وفي عام 1951: أسست دول البينيلوكس الثلاث بالإضافة إلى فرنسا ،ألمانيا الغربية و ايطاليا جماعة الفحم والفولاذ التي كانت تعنى بتنسيق الإنتاج و التوزيع و بعض الأشياء الأخرى التي تتعلق بهاتين الصناعتين في الدول المذكورة،كما قامت الدول الست المذكورة بتوقيع على اتفاقية (معاهدة) في باريس في 1951 .

لكن الدول قامت لاحقا بتطوير التعاون بينهما إلى ابعد الحدود و ذلك بالتوقيع على معاهدتين في روما 1957 وكانت المعاهدة الأولى تتعلق بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي أصبحت تعرف أحيانا باسم السوق الأوروبية المشتركة، وتتعلق المعاهدة الثانية بتشكيل وكالة الطاقة النووية الأوروبية

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي ونظريات وسياسات** ،ط 02 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2010 ، ص 402.

[2] سكينة بن حمود ،**مدخل العلم والاقتصاد** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ،2009 ، ص 228 .

(ايوراتوم)European Atomic Energy Commission (Euratom)للأبحاث المشتركة والتعاون والإدارة في مجال الطاقة النووية، وبدا سيران مفعول هاتين المعاهدتين في الأول من كانون الثاني عام 1958.

في عام 1967 تم دمج الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع جماعة الفحم و الفولاذ الأوروبية و الايوراتيوم في منظمة واحدة تحت اسم الجماعة الأوروبية (EC)European Community.

في عام 1968 قامت الجماعة الأوروبية بانجاز اتحاد جمركي بين أعضاءها تم بمقتضاه تطبيق تعريفة جمركية موحدة على المستوردات الخارجية و إزالة كافة القيود على حركة العمل و رأس المال .

زاد على أعضاء الجماعة الأوروبية من 6 أعضاء عام 1957 إلى 15 عضوا عام 1995، حيث انضمت عام 1973 كل من الدانمرك، ايرلندا، المملكة المتحدة، 1981 اليونان ،1986 اسبانيا البرتغال ،1995 النمسا، فير لندا والسويد وفي عام 2004 قامت بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي 10 دول من دول أوروبا الشرقية والتي كانت سابقا من أعضاء المنظومة الاشتراكية ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 25 عضوا.

ولا بد من الإشارة إلى أن الجماعة الأوروبية أصبح يطلق عليها رسميا منذ تشرين الثاني 1993 الاتحاد الأوروبي.[1]

ويسهر على تنظيم و سير عمل التحاد الأوروبي خمس هيئات وهي كالتالي :

- اللجنة الأوروبية: تهتم بالشؤون الاجتماعية والزراعية والصناعية والتعليم وهي مسؤولة على عملها أمام البرلمان الأوروبي .
- المجلس الأعلى :يهتم بجميع المشاكل الطارئة التي تحدث لدول المجموعة .
- محكمة العدل الأوروبية :تهتم بدراسة المشاكل القانونية والشكاوي المتعلقة بدول المجموعة .
- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: تهتم بالدفاع عن المواطنين داخل المجموعة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان و الحريات الفردية.
- البرلمان الأوروبي: يعتبر هذا البرلمان اكبر هيئة في المجموعة و أهمها و يعمل على
- معالجة الشؤون الأوروبية التي تطرح عليه وله صلاحيات اتخاذ القرار.[2]

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ، ص ص 403-404 .
[2] من الموقع الالكتروني، www.djelfa.info.com ،يوم 2011/03/22، على الساعة 11.45

المطلب الثاني: النظام النقدي الأوروبي.

إن فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية مشتركة ليست وليدة معاهدة ماستريخت بل هي فكرة قديمة تعود إلى فترة الخمسينات ،لكن هذه الفكرة لم تجد صدى نظرا لاصطدامها بنظام برتون وودز العالمي الخاص بتثبيت أسعار الصرف ،لكن بعد انهيار هذا النظام ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة بدأت بالعديد من المراحل و الترتيبات التي عرفت بالثعبان النقدي ، النفق ثم النظام النقدي الأوروبي و أخيرا معاهدة ماستريخت .[1]

- **نظام الثعبان النقدي:**

لقد نص اتفاق واشنطن عام 1971 على أن أسعار صرف عملات مختلف الدول يمكن أن يتغير ضمن حدود 2.25± % من حيث تكافئها بالدولار و يهدف الحد من هذه المرونة الواسعة اتفقت الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي على أن يكون هامش التقلب بين عملاتها كحد أقصى هو 1.25±% وهذا يعني انه أصبح لأسعار صرف العملات الدول الأوروبية هامشان ، الأول بالنسبة للدولار و الثاني بالنسبة لأسعار صرف عملات الدول الأوروبية بعضها ببعض و قد تم العمل بهذا النظام ابتداء من الفاتح من شهر أفريل 1972 و عرف بنظام " الثعبان داخل النفق " حيث أن هامش التقلب بين العملات يمثل سعة هذا النفق ، أما أسعار الصرف الفعلية فتمثل الأفعى . أن هذا النظام يعمل على إبقاء الأفعى في النفق باستمرار أو سعة هذا النفق تضيق بانخفاض الهامش الذي تتقلب حوله العملات ،لكن نظام الأفعى لم يستمر طويلا نظرا لاضطرابات أسواق المال الدولية ، و خاصة فيما يتعلق بأسعار بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الإسترليني و الليرة الايطالية و الكورون الدنمركي .

لقد انتهى الأمر بالأوروبيين إلى أن تعددت العملات و اختلفت معدلات الصرف داخل السوق الأوروبية المشتركة إلى تكبد خسائر نتيجة عمليات التخويل و بالتالي وجب عليهم إيجاد الآلية جديدة لتنظيم العلاقات بين العملات . [2]

---

[1] علي بقشيش ،الأزهر عبد العزيز ، العيد رزق الله ، **الدول العربية والتجربة الأوروبية في مجال الوحدة والاندماج الاقتصادي** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات ، جامعة الاغواط، 18-20 افريل 2005 ، ص 562 .

[2] عبد الله غانم، **أثار اليورو على الاقتصاديات العربية انارة خاصة لحالة الجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات ، جامعة الاغواط، 18-20 افريل 2005 ، ص342 .

- **النظام النقدي الأوروبي:**

أما فيما يتعلق بالنظام النقدي الأوروبي فقد جاء بعد مرحلة نظام الثعبان و التقلبات الكثيرة التي أدت إلى تدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية كالجنيه الإسترليني و الليرة الايطالية ....[1] و ارتفاع معدل التضخم في كل من بريطانيا ، فرنسا وايطاليا ،[2]

وكان من الطبيعي إزاء فشل "نظام الثعبان "أن تعمل الجماعة الأوروبية CEEفي جويلية 1978 بمؤتمر القمة الأوروبية وضع الخطوط الرئيسية للنظام الحقيقي النقدي الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 1979.

وقد تضمن النظام النقدي الأوروبي ثمانية عملات هي : (المارك الألماني،الفرنك الفرنسي،الفرنك البلجيكي، الجيلدر الهولندي،الأورن الدنمركي،الليرة الايطالية ،الجنيه الايرلندي ،فرنك لكسمبورغ)وترك باب الانضمام مفتوحا بالنسبة لبقية الدول أعضاء السوق التي ترغب في الانضمام إليه فيما بعد، ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعرين احدهما مركزي و هو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة أوروبية The European Curancy E.C.U و يسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25 % صعودا و هبوطا من هذا السعر، باستثناء الليرة الايطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود 6% صعودا و هبوطا حتى يناير 1990 حين أخذت بالهوامش الضيقة و السعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد الفرق بين كل عملة و العملات الأخرى الداخلة في التحالف[3] وتعتبر وحدة النقد الأوروبية بمثابة سلة عملات تتكون من كميات محددة من عملة كل دولة عضو في المجموعة و أوزان نسبية لكل عملة تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي و قوته و استقرار عملته بالنسبة إلى كل دولة ،على أن تتم مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات ، و يمكن تغيير تلك الأوزان طبقا للمستجدات الاقتصادية التي تطرأ،[4]ووفقا لهذا النظام الجديد تم إنشاء صندوق التعاون النقدي الأوروبي (European Monetary Cooperation Fund (E MCF لمساعدة الدول الأعضاء في حالة الاختلال القصير و المتوسط الأجل لموازين مدفوعاتها .

ونظرا لارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير باتحاد الألمانيتين، و مع ارتفاع معدلات الفائدة، أدى ذلك إلى حالة من الركود الشديد ،إضافة إلى انسحاب الليرة الايطالية و الجنيه الإسترليني من آلية الصرف

---

[1] سعيدي يحي ، **تأثير اليورو على اقتصاديات الدول العربية والتجربة الأوروبية في مجال الوحدة والاندماج الاقتصادي** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات ، جامعة الاغواط ،18-20 افريل 2005 ، ص441 .

[2] عدسية شهرة ، مرجع سابق ، ص129 .

[3] وصاف عتيقة، عاشور سهام،**نظام النقد الأوروبي الملامح الأساسية والإشكالية الاقتصادية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات ، جامعة الاغواط ،18-20 افريل 2005 ، ص 129 .

[4] سعيدي يحي، مرجع سابق ، ص 441 .

وذلك من سبتمبر 1992 إلى ماي 1993،و انخفاض كل من البيزيتا الاسبانية، الأسكودو البرتغالي والجنيه الايرلندي ،كل هذه الظروف أدت بالبنك المركزي للاتحاد بتوسيع هامش التذبذب من 2.25% الى15 % في محاولة لاستعادة دول الاتحاد استقرارها السابق . [1]

- **الورقة البيضاء و الوثيقة الأوروبية الموحدة :**

تعتبر كل من الوثيقة البيضاء سنة 1985 و الوثيقة الأوروبية سنة 1987 هما المكونان الأساسيان لمشروع أوروبا الموحدة عام 1992 ،و تضم الورقة البيضاء 300 إجراء تم تقليصها إلى 279 إجراء مع تحديد جدول زمني لجميع الأعمال ، بحيث تم انجاز ما يقارب 25 % من هذا الجدول خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى نهاية 1988 .في حين تضمنت الوثيقة الأوروبية الموحدة إدخال تعديلات على اتفاقية روما 1957،كما أكدت على ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية التامة بين الأعضاء ضمن سوق واحدة أطلق عليها اسم " Marché intérieur" و ذلك بالتدرج إلى غاية 1992/12/31، مع التأكيد على حرية حركة رؤوس الأموال وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية و التحرير الكامل لوسائل الإنتاج ، كما اهتمت الوثيقة بالمناطق الريفية و السياسة الخارجية والأمنية لدول الاتحاد و تدعيم الوحدة النقدية .[2]

- **تقرير ديلور:**

إن تحقيق التكامل النقدي بين دول الاتحاد الأوروبي يتطلب إنشاء بنك مركزي واحد للمنطقة ككل يمثل السلطة النقدية الوحيدة التي تحدد السياسة النقدية واجبة التنفيذ في هذه المنطقة ،كما يتطلب تحقيق التكامل توحيد العملات المستخدمة داخل النظام، ولهذا السبب انشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول و حكومات بلدان الاتحاد) في يونيو1988 لجنة برئاسة "جاك ديلور" وتضم محافظي البنوك المركزية للاتحاد الأوروبي وذلك لوضع الخطوات التي تفضي في نهاية الأمر إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

وقد دعا التقرير إلى إنشاء اتحاد اقتصادي و نقدي على ثلاث مراحل، و وضع ثلاث قواعد أساسية لهذه الوحدة:

– التحويل الشامل للعملات – تكامل البنوك و الأوراق المالية الأخرى – إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.

[1] عدسية شهرة ،مرجع مرجع سابق ، ص 50 .

[2] صالح مفتاح ،**الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات ، جامعة الاغواط ،18-20 افريل 2005 ، ص 110 .

– كما اقترح التقرير إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية " European System of Central Banks "ESCB"" وهو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية و سياسات سعر الصرف ،و يكون على البنوك المركزية الوطنية الأوروبية تنفيذ السياسات الموجهة من قبل اللجنة التابعة ل ESCB.[1]

المطلب الثالث : اتفاقية ماستريخت للعملة الأوروبية الموحدة

لمواصلة مسيرة الوحدة النقدية الأوروبية رأت الدول الأعضاء ضرورة إدخال بعض التعديلات على معاهدة روما لمواكبة التطورات الجديدة و التوسع في العضوية وقد تم في سنة 1992 عقد قمة ماستريخت، حيث تم التوقيع على اتفاقية جديدة عرفت باتفاقية ماستريخت ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 بعد التصديق عليها و إعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية.

وقد حددت اتفاقية ماستريخت معايير صارمة للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية منها نذكر ما يلي:

- لا يتجاوز معدل التضخم 1.5%بالنسبة لثلاثة دول أوروبية التي منخفضة المعدل.
- لا يتجاوز معدل الفائدة على المدى الطويل 2 %لثلاثة دول التي منخفضة المعدل.
- يجب أن يكون العجز في الميزانية العامة اقل أو يساوي 3 % من الناتج الداخلي الخام.
- أن يكون الدين العمومي اقل أو يساوي 60% من الناتج الداخلي الخام.

أن تكون عملة البلد قد ساهمت في النظام النقدي الأوروبي بشرط أن لا تكون قد تعرضت لانخفاض على الأقل لمدة سنتين . [2]

ويمكن القول إن اتفاقية ماستريخت قد وضعت إستراتيجية قيام الوحدة النقدية الأوروبية من خلال وضع تصور للطريق الذي يسلكه الاتحاد الأوروبي للوصول إلى هذه الوحدة،و ذلك من خلال المراحل التالية :

– **المرحلة الأولى** :بدأت في تموز 1990 و تتضمن التنسيق و التعاون بين الدول الأعضاء لاستكمال السوق الموحدة في نهاية 1992ومشاركة عملات دول المجموعة في الهامش الضيق لآلية سعر الصرف .[3]

[1] وصاف عتيقة ، عاشور سهام، مرجع سابق ، ص ص 130-131 .
[2] سوامس رضوان ، بوقلقول الهادي ، **أثار استخدام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) على الاقتصاد الجزائري** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات ، جامعة الاغواط، 18-20 افريل 2005 ، ص 377 .
[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ، ص 434.

-**المرحلة الثانية** :اهتمت المرحلة بتنفيذ مجموعة من السياسات و البرامج الاقتصادية لتحقيق التقارب المطلوب بين الدول في المجال الاقتصادي، و ذلك من خلال تحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية.

-**المرحلة الثالثة** :و هي المرحلة إلى تم فيها الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية "اليورو" و تم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة فيها بصورة نهائية ،حيث انه كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أعضاء في اليورو .[1]

[1] وصاف عتيقة، عاشور سهام ،مرجع سابق ، ص 254 .

المبحث الثاني : الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية:

في ظل ظاهرة المنافسة العالمية واقتصاد السوق ،تلجا الدول إلى استراتجيات التعاون فيما بينها . وقد سعى الاتحاد الأوروبي قبل عشر سنوات لاتفاقيات الشراكة مع دول حوض المتوسط بالنظر إلى أهميتها الإستراتجية و مواردها الطبيعية المهمة والبعد الحضري الذي تتمتع به ، كذلك من اجل ضمان الاستقرار السياسي و الاجتماعي على حدود أوروبا في داخلها عبر الترويج لسياسات إنتاجية و اجتماعية ثقافية متناسقة .

المطلب الأول : التطور التاريخي للسياسة المتوسطية.

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا ،ولقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدية و الإلحاح في العديد من دول العالم الثالث و العربي.

تعريف الشراكة :

هي اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصص من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات [1]

حسب Reich Mank .Et Hamel فإنهما يعتبرانها الوسيلة الوحيدة و المفضلة للدخول و الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة كفاءة التسيير إستراتيجية إقامة أسواق جديدة راقية، التطور و المراقبة و الوصول إلى درجة التنافسية.

هي اشتراك بين طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي أو أكثر للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تجديدها لتنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي وذلك بتقديم كل طرف مساهمته سواء كانت المشاركة في رأس المال أو تكنولوجيا.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستطيع استخلاص عناصر الشراكة كما يلي :

الشراكة عبارة عن عقد يستلزم اشتراك شريكين على الأقل سواء كان الشريك طبيعيا أو معنويا.

تتطلب الشراكة المساهمة بحصة من مال أو عمل حسب ما يتفق عليه الشريكين عند كتابة العقد.

---

[1] بن حبيب عبد الرزاق بومدين رحيمة ،**الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية** ، الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب البليدة ، يومي 21-22 ماي 2002 ، ص 03 .

[2] بورغدة حسين ، قصاص الطيب، **الشراكة الاوروجزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 02 .

كذلك عنصر المساهمة في نتائج المشروع من أرباح أو خسائر حسب ما اتفق عليه الطرفين الشريكين.[1]

يمكن تعداد عدد كبير من أنواع الشراكة و ذلك حسب طبيعة الشراكة أو أهدافها ،.....الخ ولكن يمكن حصر أهم الأنواع فيما يلي : شراكة صناعية، شراكة تجارية، شراكة تقنية و تكنولوجية شراكة مالية.

مفهوم الشراكة الأورو متوسطية :

يرتبط مفهوم الشراكة الأورو متوسطية بالدول الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الذي يجمع بين دول جنوب أوروبا والدول الواقعة على جنوب وشرق البحر المتوسط، وهذا الموقع له أهمية جيو إستراتيجية كبيرة في العلاقات الدولية في هذه المنطقة، وبالاستناد إلى هذه الأهمية سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تطوير العلاقات مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط والتي تجسدت في فكرة إنشاء الشراكة الأورو متوسطية.[2]

فاثر عقد اتفاقية روما 1957 التي أقرت بإنشاء المجموعة الأوروبية، اتضحت نوايا دول أوروبا في الإبقاء على علاقاتها مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بواسطة البحث عن آليات الدعم وتعزيز التعاون الأورو متوسطي.[3]

حيث عملت في البداية بإنشاء اتفاقيات التعاون بينها و بين مستعمراتها السابقة مع إعطاء بعض المزايا التفضيلية.

-في سنة 1969 وقعت كل من تونس والمغرب اتفاقيتي ماركة مع المجموعة الأوروبية تتميز بتفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية، غير أن هاتين الدولتين لم تستفيدا من هذه المزايا لكونهما تعانيان من نسيج صناعي ضعيف. [4]

-1972 تبني إجراء شراكة موحدة بين رؤساء و حكومات المجموعة الاقتصادية و بين دول حوض المتوسط .[1]

---

[1] بن حبيب عبد الرزاق بومدين ، حوالف رحيمة ، مرجع سابق ، ص4.

[2] غراب رزيقة ، سجار نادية، **محتوى الشراكة الاوروجزائرية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006،ص5 .

[3] بوحرود فتيحة،عظمي دلال،**تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاورومغاربية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، ص03 .

[4] تومي عبد الرحمن ،**الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر اورومتوسطية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة فرحات عباس سطيف،يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 03.

-ما بين 1973-1974 تم إبرام عدة اتفاقيات تتضمن التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بصفة ثنائية مثل : مصر، تونس، المغرب، الجزائر، سوريا، الأردن، لبنان، تميزت هذه الاتفاقيات عن سابقتها بمنح أفضليات في التعامل الاقتصادي و التجاري و كذا الإعفاء الضريبي، وتقديم بعض المعونات الفنية والاقتصادية والمالية .[2]

--1975 أبرمت المجموعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقا تفضيليا مع إسرائيل منحت بموجبه أفضلية جمركية و حق المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة -وتم أيضا إبرام اتفاقيات تعاون أكثر مع كل من اليونان وتركيا وكان الهدف منها على المدى البعيد إدماجها في المجموعة الأوروبية ومنحت هذان الدولتان امتيازات تفضيلية بدخولهما للأسواق الأوروبية بالإضافة إلى المساعدات المالية والوصول إلى الاتحاد الجمركي .[3]

-1976 إبرام اتفاق شراكة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر؛و تونس ؛و المغرب.[4]

والمهم من كل هذا إن معظم البنود لم تتحقق إلا بشكل ضئيل، وبالتالي فان المعونات والمساعدات التي منحتها الدول الأوروبية وبنك الاستثمار كانت محدودة للغاية،كما فقدت الدول العربية الامتيازات التفضيلية لصادراتها بمجرد انضمام اسبانيا والبرتغال إلى دول المجموعة.

وبناءا على ما تقدم يمكن تلخيص العلاقات التعاون و الشراكة فيما بينها إلى مرحلتين أساسيتين:

مرحلة الحوار العربي الأوروبي :بداية من عام 1973-إلى نهاية 1994 حيث شهدت هذه الفترة نموا معتبرا للعلاقات العربية-الأوروبية كالشريك الأول للوطن العربي ،نظرا لحجم التعاملات التجارية (40 من إجمالي الواردات العربية) فكان من جراء ذلك أن يمتد التعاون إلى الجوانب المالية و التقنية حيث استفادت الدول العربية السبع المرشحة للشراكة من مبلغ مالي يصل الى3517مليون ايكو للفترة (1973-1991).

غير أن التعاون عرف تراجعا ابتداء من سنة 1988 بحيث تم إعادة صياغة الاتفاقيات فأصبحت الدول الأوروبية اقل انفتاحا على الدول العربية بل تم التضييق و التشديد الاقتصادي و الجمركي على هذه الدول مقابل منح كل من تركيا و قبرص وإسرائيل هذه الامتيازات شروط و إجراءات أفضل،خاصة وان هذه

---

[1] سناء عبد الكريم الخفاق، **المتطلبات التنظيمية للمنظمات الجزائرية و المتوسطة والصغيرة في ظل الشراكة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعة فرحات عباس سطيف،يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 05.

[2] تومي عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص 3-4 .

[3] عمورة جمال،**دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 168 .

[4] سناء عبد الكريم،مرجع سابق ، ص 05 .

المرحلة عرفت سعي إسرائيل للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وكذا الخلافات الأوروبية الخليجية فيما يخص ضريبة الكربون المفروضة على المواد النفطية بحجة حماية البيئة .

الملاحظ أن هذه الفترة لم تصل فيها العلاقات إلى المستوى المطلوب ،لا سيما و أن المساعدات لم تكن كافية ناهيك عن التفضيلات الجمركية التي منحت للدول العربية في مجال السلع الصناعية و الزراعية لم تكن كافية هي أيضا.

مرحلة الشراكة: بداية 1995:حيث سجل مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 مشاركة 27 دولة مع وضع الخطوات الأولى لإنشاء تعاون إقليمي ذو طابع اقتصادي و سياسي و اجتماعي و ثقافي على أمل الوصول إلى إقامة منطقة تبادل حر بحلول عام 2010 تكون قد زالت فيها جميع القيود المفروضة على حرية تنقل السلع الصناعية و الزراعية و كذا رؤوس الأموال .[1]

المطلب الثاني : الإستراتيجية المتوسطية و إعلان برشلونة.

تأتي اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب البحر المتوسط لتعويض اتفاقيات التعاون الموقعة في منتصف السبعينات وفقا لما تنص عليه قواعد مؤتمر برشلونة .

إن روابط تعاون الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية قديمة بقدم المستعمرات ،لدلك فهو ينظر إليها على أنها من المسلمات و المكتسبات التاريخية التي لا يمكن التخلي عنها ،لذلك نجده بعد افتكاك اغلب هذه الدول سيادتها و حصولها على الاستقلال نجده اتخذ أسلوبا جديدا لبسط نفوذه في صورة تعاون اقتصادي –منذ السبعينات–وذلك من خلال عقد اتفاقيات التعاون التي بقيت سارية المفعول إلى غاية عقد مؤتمر برشلونة يومي 28–29 نوفمبر1995 أين تم الإعلان عن ميلاد ما يسمى بمسار برشلونة للشراكة الأورو متوسطية.[2]

والشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الإدماج الأوروبي، وتدعيم إبراز أوروبا كقوة اقتصادية لها نفوذ، مما يدعم موقفها في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية الأخرى، وفي كل الأحوال فان المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الاورو متوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة .فالاتحاد الأوروبي يرغب أن يلعب دورا في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية،

[1] تومي عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص 04 .

[2] محمد فرحي،**المخاطر الاقتصادية للشراكة الاوروجزائرية وشروط تخطيها** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ص05 .

تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة بعد أن استفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة بحجة مصالحها الإستراتيجية [1]

أما الحافز الأول الذي دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب دول جنوب المتوسط إلى عقد مؤتمر برشلونة لسنة 1995،هو بداية عملية السلام وتقبل الطرف الأوروبي بإمكانية النظر إلى مستقبل مشترك مع أطراف الحوض الجنوبي .[2]

إعلان برشلونة:

بقيت علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في جنوب و شرق المتوسط تحكمها السياسة المتوسطية الشاملة منذ تبنيها سنة 1972 ،ولكن النتائج التي تحققت في إطار هذه السياسة لم تكن كافية على المستويين الاقتصادي و المالي خصوصا بعد انضمام كل من اليونان البرتغال واسبانيا إلى المجموعة الأوروبية و التي كانت تملك تقريبا نفس الخصائص الاقتصادية مع الشركاء المتوسطين .

وقد دفع تواضع هذه النتائج و كذا التحولات التي بدأت تعرفها الساحة الدولية على كافة الأصعدة منها السياسية(انهيار المعسكر الاشتراكي) و الاقتصادية (تنفيذ إصلاحات الاقتصادية في الكثير من الدول التحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق ،الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول).....،الأوروبيين إلى التفكير بسياسة جديدة تراعي هذه التحولات ،حيث تبنى المجلس الأوروبي في ديسمبر سنة 1990 إطار جديد للعلاقات الأوروبية المتوسطية من خلال صياغته لما يسمى السياسة المتوسطية المجددةً La Politique Méditerranéenne Rèvovèe التي كانت تهدف إلى حصر المجموعة الأوروبية لصالح الدول المتوسطية فيما يلي :

- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول المتوسطية و كذا الاستثمار الخاص .
- زيادة حجم المساعدات المالية الثنائية مع تسهيل دخول هذه المنتجات هذه الدول إلى السوق الأوروبية .
- تعزيز و تقوية الحوار و الاقتصادي و السياسي الأورو متوسطي.

انطلقت اتفاقيات برشلونة في البداية بين 27 دولة تبنت إعلان برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995.[3]

---

[1] عدسية شهرة ، مرجع سابق ص63 .

[2] رمدي عبد الوهاب ، سماي علي ،**الاثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة تبادل حر الاوروجزائرية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ص06.

[3] تومي عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص 06 .

وقد ضم هذا الاجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي وعددها كان يومئذ 15 دولة واثني عشر دولة متوسطية وقد حدد بيانه أسس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و شركاءه على المستويات التالية:

- المجال السياسي و الأمني :

يهدف عقد الشراكة إلى جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة استقرار و سلام ،وذلك من خلال التعاون في مجال التعددية السياسية ،إقامة دولة القانون ،و احترام حقوق الإنسان ،و محاربة التطرف السياسي ،يضاف إلى ذلك العمل على الحد من التسلح و مكافحة الجريمة المنظمة والسعي إلى حل النزاعات بطرق سلمية ضمن إطار الشرعية الدولية.[1]

- المجال الاقتصادي:

التأكيد على ترابط بين دول شمال و دول جنوب المتوسط ،و أن هناك مصالح اقتصادية مشتركة بين الطرفين تتبلور في عدة قضايا مثل التنمية و نقل التكنولوجيا و التغلب على البطالة و الفقر و مشاكل الهجرة ،و كذلك العمل الجماعي على تحقيق التنمية الاقتصادية في دول المنطقة و تقليل الفجوة بين الدول الأوروبية و دول حوض المتوسط في الجنوب ، و ذلك باعتبار أن الاستقرار السياسي و الاستقرار الاقتصادي وجهان لعملة واحدة ، وانه لا يمكن الحديث عن سلام و استقرار امني في غياب تنمية اقتصادية شاملة و متواصلة لدول حوض المتوسط . ومن هنا كانت الدعوة لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول حوض المتوسط بحلول عام 2010 من خلال اتفاقيات المشاركة التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط بصورة منفردة ، و التي وقعت عليها كل من تونس ،الجزائر ، المغرب ، إسرائيل ،و الأردن ، و فلسطين و مصر ،كما دخلت ليبيا و سوريا و لبنان و الجزائر في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بهدف التوصل إلى اتفاق مماثل .[2]

-المجال المالي :

أما المجال المالي فتميزه المساعدات المالي التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا MEDA تعويضا للبروتوكولات المالية التي كانت تعد إطار للتعاون المالي للاتفاقية المبرمة في منتصف السبعينات ، وتهدف هذه المساعدات إلى تمويل مختلف المشاريع التي من شانها تسهيل ودعم برامج التعديل الهيكلي في الدولة الشريكة و تشجيع القطاع الخاص و إصلاح و تأهيل المؤسسات الإنتاجية ،و التصدي لكل

[1] محمد فرحي، مرجع سابق ،ص05 .

[2] حمدي باشا رابح، **الأفق المنظورة للمؤسسة الجزائرية من خلال مشروع الشراكة الاورومتوسطية** ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب البليدة ، يومي 21-22 ماي 2002 ، ص 02.

الانعكاسات الاجتماعية التي تفرضها عملية التحول الاقتصادي كدعم التنمية الإقليمية و المحلية و تحسين الأوضاع الاجتماعية .[1]

- المجال الاجتماعي و الثقافي :

وتتمثل فيما يلي :

تعزيز سبل الحوار و احترام الثقافات و الأديان كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب و التأكيد على الدور الهام الذي ينبغي أن تلعبه وساءل الإعلام في هذا الإطار .

التأكيد على أهمية قطاع الصحة و تطوير الموارد البشرية مع ضرورة احترام الحقوق الاجتماعية و الإنسانية .

التعاون من اجل التقليل من الضغوط الناجمة عن الهجرة و وضع برامج محلية و وطنية للتدريب المهني و إيجاد فرص شغل محلية و القضاء على الهجرة غير الشرعية .

تشجيع اللقاءات بين الشباب و الامتزاج الحضاري و التبادل وفق برامج تعاون تهدف إلى دفع العلاقات بين الطرفين عبر الجامعة (كالجامعة المتوسطية UNIMEDو الاتحادات التجارية العامة و الخاصة).[2]

المطلب الثالث : تقييم اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية :

إن القوة الاقتصادية و المالية للاتحاد جعلته يتمسك ببنود الاتفاقية كما صيغت في بداية تصورها ،وفي المقابل ذلك لا تملك دول الجنوب قوة اقتصادية و لا استقلالا ماليا ولا إبداعا تكنولوجيا ،فضلا عن كونها لم تكن شريكة في صياغة بنود الاتفاقية ،و عليه يمكن التصريح بصعوبة التفاوض لإفتكاك مكاسب الاتفاقية .ولعل ما يعزز موقف الاتحاد الأوروبي أن أعضاءه كتلة واحدة تشمل 15 دولة صناعية و 10دول أوروبا الشرقية و الوسطى ،مما يعطيهم قدرة كبيرة على المقايضة ،و ذلك فضلا عما بحوزة كل منهم من قوة اقتصادية ،مالية ،و تكنولوجية بينما تفاوض دول الجنوب المتوسط منفردة من جهة ،حيث كان يتم عقد اتفاقيات التعاون مع كل دولة على حدة ،و بالنظر إلى ضعفها الاقتصادي و المالي فإنها تتيح لدول الاتحاد فرصة ممارسة ضغوطاته لإخضاعه إلى الشروط التي تخدم مصالحه بالدرجة الأولى .

ومن هذا الباب يمكن تسليط الضوء على بعض سلبيات و ايجابيات الشراكة الأورو متوسطية.[3]

[1] محمد فرحي، مرجع سابق ، ص 05 .
[2] عمورة جمال ، مرجع سابق ، ص220 .
[3] محمد فرحي، مرجع سابق ، ص 5-6 .

-الآثار السلبية:

موضوع المنافسة الذي تطرحه عملية إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها الدول العربية الأمر الذي يفرض على الشركات العربية أن تبدأ التفكير بموضوع الجودة و المواصفات القياسية و التكلفة.و ذلك لمواجهة حدة المنافسة التي تؤدي إلى خروج المنتجين المحليين من السوق لنقص الكفاءة الإنتاجية ،و بالتبعية يزداد حجم البطالة .

احتمال زيادة العجز في الميزان التجاري لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج بمعدل أعلى من زيادة الصادرات في المدى القصير و المتوسط .

نقل بعض الصناعات الأوروبية والتي تستغني عنها دول الاتحاد الأوروبي و ليست بالضرورة التي تحتاجها الدول المتوسطية.

الاتفاق على قواعد منشأ مختلفة عن نظيرتها مع التحاد الأوروبي تؤدي إلى عدم الاستفادة من المزايا المنوحة للدول المتوسطية من التراكم متعدد الأطراف .

سينجم عن الاتفاقيات التفضيلية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للمنتج تفضيل المنتج الذي تستورد مدخلا ته من أوروبا على المنتج الذي يستورد مدخلاته من بلد أخر ،وهو تمييز تتحمله البلدان العربية فقط .

- الآثار الايجابية :

يعتبر توقع ارتفاع الاستثمارات الوطنية آو الاستثمار الأجنبي المباشر أهم ايجابيات التعاون الأورو متوسطي ونوجز ذلك فيما يلي :

يؤدي توافر العمالة الرخيصة و المواد الخام بالإضافة إلى قرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية و عناصر المزايا التنافسية أيضا إلى جدب المزيد من الاستثمارات الأوروبية التي يمكن أن تتخذ من الدول العربية قاعدة للإنتاج و التصدير .

عودة الاستثمارات العربية للمنطقة للاستفادة من المعاملة التفضيلية بين الاتحاد و المنطقة المتوسطية .

إن قيام شركات مختلطة بين الطرفين يسمح للشركات العربية الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و توطينها إضافة إلى اكتساب المهارات التسويقية و الفنون الإنتاجية و الإدارية.

تتيح قواعد المنشأ الاستفادة من مبدأ التراكم الثنائي ومتعدد الأطراف الذي يمكن من استخدام المكونات الأوروبية دون التأثير على صفة المنشأ المتوسطي ،بحيث يمنح المنتج حق التمتع بالإعفاء الجمركي .

الفرصة الموجودة أمام الشركات العربية و التي تتمثل في فتح السوق الأوروبية بحجم أكثر من 380 مليون نسمة بمعدل دخل فردي 20الف دولار سنويا .[1]

[1] عدسية شهرة، مرجع سابق ، ص ص67-68 .

المبحث الثالث : الإطار العام للشراكة الاورو جزائرية .

تقوم سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة التي أرسى معالمها مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995 على بعث العلاقات و توطيدها بين ضفتي البحر المتوسط في إطار جديد مبني على الشراكة وتتجسد هذه الشراكة عبر ربط كل شريك متوسطي على حدي مع الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول : المحاور الرئيسية للشراكة.

بعد أن وقع كل من إسرائيل و فلسطين و الأردن و تونس و المغرب و مصر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر، فقد امتازت العلاقات الأورو جزائرية دائما بالارتباط وهذا نظرا لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها العامل الجغرافي بين كل من الجزائر و أوروبا و العوامل التاريخية باعتبار إن الجزائر مستعمرة فرنسية سابقا إضافة إلى العامل الاقتصادي حيث يعتبرا لاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر.

فلم توقع الجزائر اتفاق الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعلت تونس 1969بل انتظرت لسنة 1976 وذلك لان العلاقات الجزائرية الأوروبية طبعتها الخصوصية منذ أواخر الخمسينات و جعلتها لا تحتاج لقبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني فالاقتصاد الجزائري كان جزء لا يتجزء من الاقتصاد الأوروبي على غرار كل الولايات الفرنسية المسماة ولايات ما وراء البحار .

اتفاقية إيفيان في 19 مارس 1962 المتعلقة بالاستقلال في إطار الارتباط الاقتصادي .

الارتفاع السريع للصادرات الجزائرية اتجاه أوروبا وخاصة المواد الهيدروكربونية وهذا ما أعطى للجزائر مكانة في علاقاتها الخارجية مع أوروبا .

الدور المبادر للجزائر داخل منظمة الأقطار المصدرة للبترول و الاختيار التصنيعي في الإستراتيجية الاقتصادية الجزائرية.[1]

وانطلاقا من هذه العناصر سعت الجزائر طوال الستينات إلى الاستفادة من ازدواجية طبيعتها فمن جهة جزء مرتبط بأوروبا تقليديا بحكم الاستعمار من جهة أخرى منتج للنفط تحتاج أوروبا لضغطه ،و بهذا تحصلت الجزائر على امتيازات تجارية لدى أوروبا وحصولها على الأفضلية لصادراتها نحو المجموعة كما أكدته اتفاقية إ يفيان .

1 من الموقع الالكتروني،**www.djelfa.info.com** ،يوم 2011/03/22 ،على الساعة 11.45 .

لكن بعد الستينات قررت ايطاليا بشكل فردي رفض منح الأفضلية للصادرات الجزائرية وتقرر من انطلاقا من 1972 فتح مفاوضات مع الدول الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة .وقد عرفت المفاوضات الأوروبية الجزائرية عدة صعوبات .[1]

في 01-07-1976 كان أول اتفاق أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي على مدى عشرون سنة ظن و تميز هذا التعاون بالطابع التجاري و الذي كان مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات و مقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار.

وفي سنة 1993 تحركت دول أوروبا اتجاه دول المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة بهدف قطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت آنذاك مشروع الشرق- أوسطي .و شرعت كل من تونس والمغرب في المفاوضات ،حيث احتضنت الدار البيضاء فعاليات قمته الأولى سنة 1994.

وفي سنة 1994 عقد الجزائر أول لقاء مع وفد التحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات و المنهجية الواجب إتباعها في ذلك ،و هو الأمر الذي أدى إلى تكوين ست ورشات عمل تناقش تعالج القضايا التالية :الزراعة ،الصناعة ،الخدمات ،التعاون الاقتصادي والمالي، و التعاون الاجتماعي و الثقافي .

ولقد تم تجميد عمل هذه الو رشات سنة 1997 نتيجة اختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية فصلا عن الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر في ذلك الوقت.

ولقد كانت مطالب الجزائر في هذه الو رشات تتمثل في:

- الانفتاح الاقتصادي التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري .
- توسيع مجالات التعاون مع الطرف الأوروبي و عدم اقتصارها على المجال التجاري .
- رفض الجزائر مبدأ الإلغاء المستمر للحوافز الجمركية، و اقترحت مبدأ المراجعة الدورية للتعريفة كل 3 أو 5 سنوات قصد حماية و تأهيل القطاع الصناعي.

وليستأنف المفاوضات إلا في سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة الأولية على اتفاق الشراكة في 19 ديسمبر 2001 في بروكسل بعد اختتام الجولة 17 جولة من المفاوضات بين الطرفين .

[1] مرجع سابق.

ليتم الوصول إلى الاتفاق النهائي في منتصف 2002 ليدخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005. [1] ويمس اتفاق الشراكة الأورو جزائرية أربعة محاور أساسية تتفاوت من حيث الأهمية كل منها: سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

الجوانب السياسية والاجتماعية:

تتضمن هذه الجوانب إقامة مجموعة من المبادئ المشتركة، حيث تشير المادة الثانية من الاتفاق إلى ضرورة بناء الطرفين لسياستهم الداخلية والخارجية على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية كقاعدة أساسية لجميع بنود الاتفاقية. ويتناول موضوع التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية تأكيد الطرفين خاصة الأوروبي، على تسهيل تنقل الأشخاص و تعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى السعي لتحسين مستويات معيشة السكان.[2]

الجانب الاقتصادي:

التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة و هذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية و يتعلق هذا التعاون أساسا وحسب المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشان تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، خاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو و خلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية وتم التركيز في المواد 50-53 من الاتفاقية على التعاون الجهوري و ذلك كما يلي:

- دعم التكامل والاندماج الاقتصاديين(لا سيما التعاون ألمغاربي البيئي).
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث .
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.
- تشجيع الابتكار التكنولوجي، تحويل التكنولوجيا الجديدة، والمعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي، وتثمين نتائج البحث العلمي والتقني.

---

[1] غراب رزيقة ، سجار نادية، مرجع سابق ، ص 07 .

[2] بوهزة محمد ، بن سديرة عمر، **واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 03.

- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (المادة 63).
- دعم و تشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية .
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية والغذائية.
- إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصديرية.
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي.(المادة 54).
- التعاون من اجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية، الرقابة المالية (المواد 56-57).
- التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية والملكية الثقافية الصناعية والتجارية (المادة 55).[1]

الجانب المالي:

في إطار الإمكانيات المجموعة الرامية إلى دعم برامج التعديل الهيكلي في بلدان البحر المتوسط قصد إعادة التوازنات المالية الكبرى و توفير محيط اقتصادي مناسب لتعجيل النمو وتحسين رفاهية السكان الجزائريين، وتنسيقا مع المؤسسات المالية تحرص المجموعة الأوروبية والجزائر على تكييف الأدوات التي من شانها مرافقة سياسة التنمية و تلك الرامية إلى تحرير الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:

- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية.

- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية وترقية الاستثمار الخاص والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل.

- الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء تدريجي لمنطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري لا سيما من زاوية تأهيل الصناعة و إعادة تحويلها .

[1] عمورة جمال، مرجع سابق ، ص 43 .

ويعتبر التعاون في إطار برنامج ميدا MEDAوسيلة فعالة لتحقيق أهداف عن طريق تدعيم برامج التنمية الوطنية، و ينقسم هذا البرنامج إلى برنامجين:

- MEDA1: يهتم بتهيئة اقتصاديات الدول في الفترة من 1996 –1999 و المقدر ب 3435 مليون أورو .
- MEDA2: فيغطي الفترة 1996 –2006 و يبلغ غلافه المالي 5350 مليون أورو .[1]

جوانب أخرى :

و يمتد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى قطاعات أخرى نذكر منها السياحة و الصناعة التقليدية حيث تتعهد المجموعة الأوروبية بمساعدة الجزائر على استغلال مواردها السياحية و مياهها المعدنية و صناعتها التقليدية كي تعطي نظرة حسنة للسائحين اللذين يرغبون في زيارة الجزائر مما يؤدي إلى جلب العملة الصعبة وكذا الميدان الثقافي و الاجتماعي ،ففي هذا المجال تنص الاتفاقية على تدعيم البرنامج الجزائري الذي يهدف إلى تحسين نظام الحماية الاجتماعية و قطاع الصحة و ترقية الحوار الاجتماعي المهني و تطوير قطاع السكن الاجتماعي و تحسين نظام التكوين .

إلى جانب البنود الاتفاق التي سبق ذكرها ،ينفرد اتفاق الشراكة بموارد أخرى خاصة هي :

- التعاون في المجال القضائي و القانوني و مكافحة الإرهاب و الرشوة.
- دعم المؤسسات لتطبيق قانون سبر العدالة و ترسيخ دولة القانون .
- الوقاية ومحاربة الجريمة المنظمة و مكافحة تبييض الأموال .
- المعالجة السريعة لإجراءات تسليم التأشيرة.[2]

[1] مفتاح صالح ، بن يسمينة دلال،**اتفاق الشراكة الاوروجزائري الدافع والأهمية والمحتوى** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، ص ص 6-7 .

[2] رقيبة سليمة ،**الشراكة الاوروجزائرية هل هي نعمة أم نقمة ؟**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، ص06.

المطلب الثاني : دوافع و عراقيل الشراكة الأورو جزائرية .

يرى الكثير من المحللين أن هذه الشراكة لم تكن وليدة الصدفة ،لأنه سبقتها عدة حوارات و مفاوضات بين الطرفين للتمكن من الوصول إلى الاتفاق و لذلك كانت هناك دوافع لكل جانب .

أولا: دوافع الشراكة .

تكمن دوافع الشراكة الأورو جزائرية في الخصائص التي تتمتع بها الجزائر من حيث مواردها الطبيعية مثل وفرة المصادر الطبيعية و مصادر الطاقة و اليد العاملة الهائلة المؤهلة . ومن حيث موقعها الجغرافي الاستراتيجي فهي قريبة من الأسواق الكبرى لأنها تتوسط المغرب العربي ، فهي تعد بوابة إفريقيا المطلة على جنوب أوروبا . فهذه القدرات التنموية الهائلة التي تخص بها الجزائر تعبر الحافز المشجع ،قبل أي وقت مضى ،على إحداث تغيرات هيكلية اقتصادية تسمح لها بالخوض في مسار الدول الشركاء الأوروبية و غير الأوروبية و لا سيما منطقة التجارة الحرة.

و بما أن الاتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعيا، [1]فانه من خلال هذه الاتفاقية يسعى إلى تقوية أسواقه و منافسة التكتلات الإقليمية الأخرى .

إضافة إلى خلق تعاون اقتصادي مكثف و زيادة حجم الاستثمارات، و يضاف إلى ذلك دافع آخر قوي و هو التعاون من اجل الأمن و تبادل المعلومات.

إن هذه الشراكة تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة فهذا يتم إذا كان السياق الذي اخترعت فيه التكنولوجيا هو الذي استعمل فيها .

إن الجزائر في الوقت الراهن توجد في وضع يتسم بتأخر كبير في جميع الميادين تقريبا ،يعتبر التقهقر في مستوى التنمية و غياب السوق الجهوية بسبب صعوبة التكامل المغاربي و مشاكل اجتماعية مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي و الظروف الأمنية من بين العوائق التي تتعرض الجزائر و تزيد من صعوبة التعجيل بتهيئة ظروف و فرص الشراكة مع الصفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط .

ثانيا:عراقيل الشراكة.

ومن بين النقاط التي تجمل لنا عوائق الشراكة الأورو جزائرية : [2]

– على الجزائر بذل المزيد من الجهود للارتقاء و بصفة مميزة لمدة تزيد عن ثماني سنوات حتى أفاق 2010للارتقاء إلى مستوى الشراكة الحقيقية بين دول الاتحاد و أمريكا الشمالية .

---

[1] غراب رزيقة ، سجار نادية ،مرجع سابق،ص 09 .

[2] قطاف ليلى، **اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 03

– انعدام و ضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسع الأفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقليص حجم تبادلات الجزائر و الدول الأخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

– إن إجراء التعديلات الكبرى على الاقتصاد الجزائري يتوقع أن يشكل تحديا للجزائر و أول هذه التحديات البدء بتخفيض التعريفات الجمركية بعد ثلاث سنوات على أن تلغى الرسوم تماما مع حلول العام الثاني عشر، وهذه الرسوم هي مصدر دخل للخزينة و تمثل نوعا من الحماية لبعض المنتجين المحليين.

– إن تحرير سعر الصرف بحلول سنة2017 ، سيخلق مصاعب جمة للاقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع النفط والغاز.

– كما أن الاتفاق يؤكد على خصخصة القطاع الحكومي بدءا من السنة الخامسة لتطبيقه وهذا ليس بالأمر السهل.

– إمكانية تدهور الاستثمار الأجنبي لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

– إن نجاح الشراكة يعتمد على إنشاء مجموعة إقليمية اقتصادية كالاتحاد المغاربي وتكون ذات حيوية و نمدجة في الاقتصاد العالمي.[1]

المطلب الثالث:الآثار المرتقبة للشراكة الاوروجزائرية. .

إن الحديث عن منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي العناصر التالية:

- مشكلة تكلفة الميزانية أي الخسارة في الإيرادات على المدى القصير الناتجة عن التفكيك الجمركي.

- مسالة إعادة تنشيط الهياكل الإنتاجية و درجة تنافسها حسب الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

- مسألة التخصصات أو الفروع التي سيتم التخلي عنها.

- مشكلة التصحيحات الاجتماعية الواجب أخدها بعين الاعتبار، وكذلك التكفل بها من اجل تجنب التكاليف و الأزمات الاجتماعية الكبرى .[2]

كما أن مكاسب الاتفاق تخضع لثلاثة عناصر هي:

- تخفيض تفضيلي للحواجز الجمركية وغير الجمركية المتبقية مع الاتحاد الأوروبي .

[1] عدسية شهرة، مرجع سابق، ص 75 .
[2] رقيبة سليمة، مرجع سابق، ص 09 .

- تجانس المقاييس مع المعايير الأوروبية .
- تخفيض التكاليف المتعلقة بإدارة التجارة (النقل و المواصلات).

فما هي أثار الاتفاقية على الجانبين ؟

أولا:بالنسبة للاتحاد الأوروبي:

إن أثار هذا الاتفاق ستكون ضعيفة فالتخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية و للقيود غير الجمركية في الجزائر ستؤدي إلى ارتفاع طفيف في الصادرات الأوروبية نحو هذه الدولة ، بسبب المكاسب المتعلقة بمؤشر "الكفاءة – السعر " التي ستحصل عليها مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تستفيد من هذا التخفيض الجمركي .

إذن على المدى القريب فلن يكون هناك أثار على الواردات الأوروبية ، لأنه ليس هناك تفكيك جمركي يجب القيام به من قبل الاتحاد الأوروبي على السلع القادمة من الجزائر ، آما على المدى المتوسط فان الانخفاض المتوقع لمعدل الصرف في الجزائر نتيجة القيام ببعض التصحيحات ، سيؤدي إلى ارتفاع الواردات الأوروبية القادمة من هذه الدول خاصة سلع التجهيز و السلع الوسيطة . [1]

ثانيا:بالنسبة للجزائر:

إن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية يحمل مجموعة من الآثار أو الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري يمكن ذكرها فيما يلي :

أ- على القطاع الصناعي :

في إطار إقامة منطقة للتبادل الحر للمنتجات الصناعية ، ومن خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة عليها ، فان لهذه الشراكة مجموعة من الآثار و الانعكاسات منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي .

-الآثار السلبية :

إن أهم الانعكاسات على المدى القصير للاتفاقيات الدولية المتعلقة بتأسيس التجارة الحرة احتمال انسحاب الكثير من المؤسسات للصغيرة و المتوسطة من السوق بسبب التفكيك الجمركي الذي يعمل في اتجاه خفض سعر الواردات، فضلا عن خطر آخر هو الإغراق.[2]

[1] رقيبة سليمة، مرجع سابق ، ص 09 .
[2] بورغدة حسين، مرجع سابق ، ص 10 .

إن تحرير المبادلات الصناعية يؤدي إلى تخصيص العمل على بعض القطاعات ، مما يؤدي إلى بعض البطالة الناتجة عن تحويل العمل أو التسريح ، كما إن تفكيك الحواجز الجمركية و غير الجمركية سيرفع من المنافسة الأوروبية يؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية وخصوصا السلع الوسيطة .[1]

-الآثار الايجابية :

هناك انعكاسات ايجابية في مضمون اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الاندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة وفعالية .

الاتفاق يشكل إطارا مناسبا للتحقيق الفعلي للشراكة بين المؤسسات والشركات الأجنبية المتخوفة من مخاطر نقل رؤوس أموالها للجزائر مما يسمح بتدفق رأس المال الأجنبي المباشر.

الاتفاق يوفر ضمانات دخول المنتج الجزائري إلى الأسواق الأوروبية إذا توفرت فيه الشروط النوعية المناسبة، الاتفاق سيسمح بالاستفادة من البرامج و المساعدات المالية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لشركائه .

الاتفاق يوسع السوق الخارجي بالنسبة للجزائر ليشمل دول أسواق أخرى .

الاستفادة من شبكة التوزيع العالمية المحتكرة من طرف شركات أوروبية معروفة .[2]

ب- على ميزانية الدولة :

نظرا لكون الاتفاق يهتم و يركز على الإلغاء الكلي للرسوم الجمركية و بالتالي فان ميزانية الدولة ستتأثر من جراء هذا الإلغاء ذلك إن الرسوم تعتبر عنصرا أساسيا فيها و لذا يجب تغطية هذا العجز بفرض رسوم داخلية أو الرفع من الرسوم الموجودة أصلا أو انتهاج سياسة مالية متقشفة .[3]

ت- على مستوى التشغيل :

إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية و السعر المنخفض ،نتيجة رفع الحماية سيترتب عليه انخفاض في الطلب الكلي على المنتوج المحلي الأقل جودة و الأرفع سعرا،مما قد يؤدي إلى غلق مؤسسات اقتصادية عموميةالتي لا يمكنها مواجهة المنتوج الأوروبي ، مما يؤدي إلى نتائج اجتماعية سلبية و تسريح العمال كنتيجة حتمية .[4]

---

[1] رقيبة سليمة، مرجع سابق ، ص 12

[2] بورغدة حسين، مرجع سابق ، ص ،07 .

[3] كمال رزيق ، مسدور فؤاد ، مرجع سابق ، ص 08 .

[4] عدسية شهرة ، مرجع سابق ، ص 76 .

ث- على التجارة الخارجية الجزائرية :

إن اتفاقية الشراكة فيما يخص مجال التجارة الخارجية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي توسعت بشكل ملحوظ و هي في تطور مستمر، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، إذ يساهم بأكثر من 60% من التجارة الخارجية للجزائر .[1]

فيما يخص الصادرات الجزائرية لم يكن لها أي تطور نتيجة انخفاض و تدهور الحالة الاقتصادية أو بمعنى آخر انخفاض الإنتاجية ،و القيمة المضافة لتلك السلع ،وكانت تعتمد الجزائر في صادراتها فقط على المحروقات ، ونظر لدخولها اتفاقية الشراكة التي قد تعزز تنافسية اقتصادها من خلال إدخال أساليب تسيير جديد مع الاستفادة من اثر التقنية التكنولوجيا العالية والكفاءات والخبرات العلمية المتخصصة التي من شانها رفع إنتاجية الاقتصاد الوطني وبالتالي رفع القيمة المضافة لصادراتها، وفيما يلي تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات:

كما من المتوقع إن تواجه الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي صعوبات جديدة للتعريف بمنتجاته في الأسواق الأوروبية، إلى جانب الصعوبات التي يصادفها في الوقت الحالي كالمواصفات القياسية، و معايير الصحة و السلامة.....الخ.و في نفس الوقت ستتأثر عوائد الصادرات الجزائرية بسبب تقلبات أسعار الصرف الأورو مقابل الدولار ،فإذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الأورو فان هذا يؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات الجزائرية ، أما إذا انخفض سعر صرف الدولار مقابل الأورو فان هذا سيؤدي إلى انخفاض عوائد الصادرات .

وتؤثر اتفاقية الشراكة على الواردات من عدة زوايا، حيث تنص الاتفاقية على رفع الدعم للسلع وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأساسية والضرورية والتي لا تناسب القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وهذا من شانه يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي للفرد ومن ثم انخفاض تنافسية الاقتصاد الجزائري عند اخذ بعين الاعتبار مؤشر الدخل الفردي، ويكون اثر الارتفاع أكثر حدة بالنسبة للمنتجات الزراعية التي تمثل الغذاء الأساسي للجزائريين .[2]

[1] رقيبة سليمة ، مرجع سابق ، ص 12 .
[2] رقيبة سليمة ، مرجع سابق ، ص 19 .

خلاصة :

حاولنا في هذا الفصل معالجة الإطار العام للشراكة أورو متوسطية الجزائرية بكل جوانبها و يمكن تلخيص احد النتائج فيما يلي:

- برزت فكرة الوحدة الأوروبية في العشرينات و تواصلت عبر الزمن لتتحول إلى تكتل اقتصادي أوروبي.

- اهتمت الجماعة الأوروبية و منذ فترة طويلة بتطور علاقاتها الثنائية و الجماعية بدول حوض البحر المتوسط لأسباب تاريخية جيواستراتيجية في إطار علاقة مؤسسة مع هذه الدول و هذا ما حددته مبادرة برشلونة عام 1995 و التي تتمحور حول:

- المحور السياسي و الأمني، من خلال خلق فضاء للسلام بمنطقة البحر المتوسط و النهوض بمبادئ الديمقراطية و الحرية.

- المحور الثقافي و الاجتماعي.

- المحور الاقتصادي و المالي: و أهم ما جاء فيه هو إنشاء منطقة للتبادل الحر بحلول عام 2010.

وقعت الجزائر اتفاقا مع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بفالونسيا في افريل 2002. و يعوض هذا الاتفاق اتفاقيات التعاون السابقة التي تميزت فيها علاقات الجزائر بدول الاتحاد الأوروبي بطابع من الخصوصية، و ذلك بعل عدة عوامل اقتصادية، تاريخية، جغرافية و اجتماعية.

تساعد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على عملية انفتاح الاقتصاد الجزائري.

إلى جانب المزايا التي يحملها اتفاق الشراكة فهو يفرض عدة آثار سلبية مرتقبة على الاقتصاد الجزائري تقف كحد أمام الاستفادة من الشراكة إلى الدول المتوسطية ككل و الجزائر بصفة خاصة.

الفصل الثالث

تحليل الجوانب المالية لإتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

تمهيد:

إن المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية كانت والى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة مهما كان حجم ووثيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة ، وذلك عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض عنها مع هذه الدول ولكن وبعد ستة 1995 وعلى اثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الاورو–متوسطية أو ما يصطلح على تسميته ببرنامج ميدا (MEDA) .

بالإضافة إلى القروض الممنوح من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وهما آليتان جديدتان للتمويل أو المساعدات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط.

فهذه المخصصات هي عبارة عن غلافات مالية شاملة ومشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة ، ومدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية وكذا احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول .

والملاحظ أن هذه المخصصات يمكن إعادة تخصيصها إن لم يتم استغلالها كاملة ، ولا تقدم هذه المبالغ لكل دولة كما هو الحال في السابق (البروتوكولات المالية) بل حسب المشاريع المقترحة وقدرة الاستيعاب أو الامتصاص .

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى الجوانب المالية وذلك قبل الشراكة الاورومتوسطية من خلال اتفاقيات التعاون السابقة ، وتوضيح هذه الجوانب في الشراكة الاورومتوسطية وتحليل برنامج ميدا وقروض البنك الأوروبي للاستثمار للمنطقة المتوسطية عامة وكذلك الخاصة بالجزائر .

ولذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول:المحتوى المالي لاتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية.

المبحث الثاني:تحليل برنامج ميدا(MEDA).

المبحث الثالث: تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار(BEI)و الهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة.

المبحث الأول: المحتوى المالي لاتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية.

ان مختلف الانشطة و البرامج سواء تعلق الامر بتلك التي تتم بشكل ثنائي او اقليمي فقد سبقتها اتفاقيات للتمويل تدعى البروتوكولات المالية .

المطلب الأول : التعاون المالي الاورومتوسطي قبل الشراكة :

أولا : للدول المتوسطية .

إن السياسة المتوسطية التي وضعتها أوروبا في السبعينيات بخصوص التعاون المالي تمثلت في توقيع بروتوكولات مالية مع الدول المتوسطية في شكل إعانات وهبات وفي شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار .

وتم اعتبار الجانب المالي من أهم جوانب التعاون ، حيث التفاوض على بروتوكولات خماسية مع كل شريك متوسطي ، وبلغ المبلغ المتراكم للبروتوكولات المالية الممنوحة للدول المتوسطة وذلك خلال الفترة (1978 – 1996) ما يقارب 5.7 مليار ايكو تم توزيعها على كل الدول المتوسطية كما يلي : [1]

[1] عمورة جمال ، مرجع سابق ، ص178 .

جدول رقم(6): المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية (1978-1996) **الوحدة : مليون إيكو**

البلـــــــد	البروتوكول (1) : (78-81)				البروتوكول (2) : (82-86)				البروتوكول (3) : (87-91)				البروتوكول (4) : (92-96)			
	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)
الدول المغاربية	**56**	**283**	**339**	**%50**	**132**	**357**	**489**	**%49**	**322**	**465**	**787**	**%49**	**559**	**668**	**1227**	**%54**
- الجزائر	25	89	114	**%17**	28	123	151	**%15**	56	183	239	**%15**	125	280	405	**%18**
- المغرب	16	114	130	**%19**	67	132	199	**%20**	173	551	324	**%20**	278	220	498	**%22**
- تونس	15	80	95	**%14**	37	102	139	**%14**	93	131	224	**%14**	156	168	324	**%14**
الدول الشرقية	**108**	**192**	**300**	**%45**	**128**	**358**	**486**	**%48**	**293**	**475**	**768**	**%47**	**411**	**550**	**961**	**%42**
- مصر	63	107	170	**%25**	76	200	276	**%27**	200	249	449	**%28**	258	310	568	**%25**
- الأردن	18	22	40	**%06**	19	44	63	**%06**	37	63	100	**%16**	86	80	166	**%07**
- لبنان	08	22	30	**%4.5**	11	39	50	**%05**	20	53	73	**%4.0**	24	45	69	**%03**
- سوريا	19	41	60	**%9.0**	22	75	97	**%10**	36	110	146	**%9.0**	43	115	158	**%07**
إسرائيل	00	30	**30**	**%4.5**	00	40	**40**	**%04**	00	63	**63**	**%0.4**	00	82	**82**	**%04**
المجموع	**164**	**505**	**669**	**%100**	**260**	**755**	**10.15**	**%100**	**615**	**1003**	**1618**	**%100**	**970**	**1300**	**2270**	**%100**

المصدر:عمورة جمال، **دراسة تحليلية و نظامية لاتفاقية الشراكة العربية-الاورومتوسطية** أطروحة مقدمة نبيل شهادة الدكتوراه، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر 2005-2006، مرجع سابق، ص 179.

من خلال تحليلنا للجدول السابق نلاحظ أن الموارد المالية قد عرفت ارتفاعا محسوسا بالنسبة للدول المغاربية الثلاث من خلال البروتوكول الرابع فانتقلت من 324 مليون ايكو في البروتوكول الثالث إلى 498 مليون ايكو بالنسبة للمغرب أي بزيادة قدرها 114 مليون ايكو أي بنسبة 35 % .

أما تونس فقد سجلت ارتفاعا بمقدر 100 مليون ايكو في البروتوكول الرابع مقارنة مع البروتوكول الثالث بنسبة 45 % .

أما بالنسبة للدول المشرقية فكانت مصر المستفيد الأول من جميع البروتوكولات مقارنة مع الدول المشرقية الأخرى وحتى الدول المغاربية ، حيث استفادت لوحدها بمقدار 1463 مليون ايكو من أصل 5572 مليون ايكو أي بنسبة 26 % .

وينبغي الإشارة أن هذه البروتوكولات حددت نوع وشكل التعاون المالي وتضمنت الأولويات والبرامج المالية وتم وضع نفس الشروط المالية لكل دولة باستثناء المبالغ الواجب دفعها (كما هو مبين في الجدول).

والملاحظ أن البروتوكول الأول والثاني (1977 – 1982) تم توجيههما أساسا بتطوير القطاع الصناعي والانفتاح نحو الخارج .[1]

أما بروتوكول سنة 1987 فتم تركيزه على الفلاحة وأما اتفاق أو بروتوكول سنة 1992 فقد أعطى أهمية كبيرة لرأس المال البشري بالإضافة إلى تخصيص نصف موارد هذا البروتوكول إلى القطاع الفلاحي .

تميز هذه لاتفاقيات بن نوعين من الموارد لتمويل هذه البرامج منها موارد تقدم من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وموارد تمنح من الميزانية الخاصة للمجموعة الأوروبية.

فبالنسبة للاتفاقيتين الأوليتين تم اللجوء للتجنيد البرنامج المالي إلى منح قروض في ظل شروط تفضيلية أو اللجوء إلى تقديم مساعدات غير قابلة للاسترجاع أما الاتفاق الثالث والرابع فقد قسم المساعدات المالية إلى نوعين :

- القروض التساهمية prêts participatifs كراس المال المخاطرة .
- القروض التفضيلية.
- القروض الغير قابلة للاسترجاع .[2]

[1] مرجع السابق، ص180.
[2] مرجع السابق، ص 181.

ثانيا: بالنسبة للجزائر.

قصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي تم وضع آلية مالية متمثلة في البروتوكولات المالية والتي بلغ عددها أربعة غطت الفترة 1978 – 1996 والتي استبدلت فيما بعد ببرنامج ميدا ، حيث قدر المبلغ الإجمالي الذي استفادت منه الجزائر خلال 1978 – 1996 بـــ 949 مليون ايكو منها 309 مليون ايكو في شكل إعانة مالية عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية و 40 مليون ايكو قروض ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار.

ففي هذا الإطار تم التوقيع على 04 بروتوكولات مساعدة مالية بين الطرفين لأجل 05 سنوات لكل بروتوكول قابل للجديد مع الإشارة إلى انه تم إضافة 95 مليون ايكو إلى البروتوكول المالي الرابع تم تقديمها في إطار ما يعرف بالسياسة الاورومتوسطية المتجددة والتي تم إدخالها فيما بعد ضمن برنامج ميدا.

والجدول التالي يوضح المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1978-1996 :[1]

جدول رقم (7):المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1978-1996 :

شكل المساعدة	البروتوكول I 81-78	البروتوكول II 86-81	البروتوكول III 91-86	البروتوكول V 96-91
المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية	44	44	56	70
قروض البنك الأوروبي للاستثمار	70	107	183	280
المجموع	114	151	239	350+95

المصدر : براق حمد ، ميمون سمير،**الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة** ،، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، مداخلة ضمن ملتقى أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 07 .

[1]،براق حمد ، ميمون سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة** ، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، مداخلة ضمن ملتقى أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، ص ،6.

عند تقييمنا للتعاون المالي الأوروبي الجزائري في إطار البروتوكولات المالية الأربعة خلال الفترة 78-96 نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول أن 76 % من المبالغ الإجمالية للبروتوكولات الأربعة هي عبارة عن قروض البنك الأوروبي للاستثمار ، في حين أن 33% الباقية هي عبارة عن مساعدات ممنوحة من الميزانية الأوروبية .

وبالرغم من الزيادة الملحوظة التي عرفها كل من البروتوكول الثالث والرابع عن سابقيه إلا أن حجم هذا التعاون يعد متواضع مقارنة باحتياجات الجزائر من مساعدات بغية التمويل لمختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ، بل لكثر من ذلك انه لم يسدد لها ما تم تخصيصه (نسبة التسديدات الفعلية) ، حيث أن نسبة التسديد الفعلي بدأت تنخفض من بروتوكول مالي لأخر في الوقت التي كانت تزداد فيه حجم المبالغ المالية المخصصة للجزائر ولو كان ذلك بصورة ضئيلة ، حيث قدرت هذه النسبة في البروتوكول الأول 86% انخفضت إلى 65 % في الثاني ثم 16 % في الثالث و 10 % في الرابع .

ومردة ذلك في الدرجة الأولى هو الانخفاض في عملية تسديد القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية خلال 1978-1996 سوى 40 % فقط من إجمالي هذه القروض ويعود سبب ذلك عدم كفاية هذه المساعدات وضعف نسبة التسديد إلى عوامل من بينها :
تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة المحددة إضافة إلى افتقاد البروتوكولات المالية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية .[1]

المطلب الثاني : آليات العمل للشراكة الاورومتوسطية في إطار تنفيذ برامج الشراكة الاورومتوسطية .

تتم آليات العمل على صعيد متواز بين الأول على صعيد العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول الأخرى الأعضاء في الشراكة الاورومتوسطية على حدا والثاني على صعيد العلاقات الجماعية بين مجمل الدول المشاركة .[2]

إن مضمون اتفاقيات الشراكة المتوقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية تحتوي على عدد من العناصر المشتركة التي يمكن إجمالها على النحو التالي : [3]

- إقامة منطقة تجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المعنية خلال فترة محددة تختفي بعدها الرسوم الجمركية والعوائق الأخرى التي تعترض حرية انتقال السلع والخدمات بين الأطراف المتعاقدة ، وتختلف الفترة الزمنية المتفق عليها لاستكمال منطقة التجارة الحرة ، كما تختلف قوائم السلع ونسب التخفيضات الجمركية وفترات السماح المقررة في دولة عربية إلى أخرى حسب طبيعة الهياكل الإنتاجية والتوازنات القائمة بين القطاعات الإنتاجية والخدمات المختلفة في كل دولة على حدا .

[1] مرجع سابق، ص76 .
[2] عدمية شهرة ، مرجع سابق ، ص 86 .
[3] حسن نافعة اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية بين الفرص و المحاذير، من الموقع الالكتروني، www .mauraten.org/economy/10-04/economy ،يوم 24-02-2011،على الساعة 15:45.

- تقديم ما يكفي من المساعدات والمعونات الفنية اللازمين لتحديث الصناعة وإعادة هيكلتها على النحو الذي يمكنها من التكييف مع متطلبات رفع قدراتها التنافسية وتقليل الآثار السلبية المحتملة والمتوقعة نتيجة فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الصناعية الأوروبية الأكثر تقدما وتختلف قيمة وأشكال هذه المساعدات وتلك المعونة كما تختلف طرق توزيعها واتفاقهما مع القطاعات والصناعات المستفيدة من حالة إلى أخرى ومن دولة عربية إلى أخرى .
- التعاون في كافة مجالات وميادين النشاطات الأخرى مثل: التعليم، الصحة والطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والنقل ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتجارة المخدرات وغسيل الأموال ... الخ ، وتختلف أهمية الأوزان النسبية لكل هذه المجالات والميادين وأشكال التعاون المقترحة والوسائل الموضوعة تحت تصرف الأطراف المتعاقدة من حالة إلى أخرى أو على سبيل المثال فان هجرة العمالة ومكافحة الإرهاب تحتل موقعا أكثر تقدما على جدول الأعمال بالنسبة لبعض الدول مقارنة بدول أخرى وهكذا .[1]

المطلب الثالث : الأدوات المالية المرافقة لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية :

يعتبر البعد المالي للشراكة الاورومتوسطية الدعامة الأساسية لتطوير الشراكة في البحر الأبيض المتوسط ، وتتمثل الجوانب المالية المتعلقة بعملية الشراكة فيما يلي :

- برنامج ميدا
- قروض البنك الأوروبي للاستثمار .

وكذا المساعدات الثنائية التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الشركاء المتوسطين ، ومن تم فان هدف الشركاء المتوسطين هو بناء إستراتيجية مالية طويلة المدى نهدف إلى تحقيق مبادئ الشراكة وخاصة تمويل التنمية للطرف الجنوبي من حوض المتوسط.

ومن أهم الأبعاد التي تتضمنها الإستراتيجية المالية للشراكة الاورو متوسطية ما يلي : [2]

- وافقت الجلسة والكان على تقديم مبلغ 4685 مليون ايكو في شكل معونات مالية خلال الفترة التي تتراوح بين 1995–1999 وذلك في شكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية بالإضافة إلى تدخلات بنك الاستثمار الأوروبي في شكل ديون ممنوحة للأطراف وكذلك المساهمات المالية الثنائية .

---

[1] بوهديل سليم ،**اثار برامج التمويل الاوروبي على اعادة تاهيل القطاع الصناعي الجزائري** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود و تمويل، العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006، ص ص 38-20.

[2] إلياس بن الساسي ،يوسف قريشي ،**المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبات أساسية لإرساء قواعد الشراكة الاورومتوسطية** ، مداخلة ضمن ملتقى أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 04-05.

- تشجيع الاستثمارات الخاصة في المنطقة والتمويلات الخارجية المباشرة وإزالة العوائق أمام الاستثمار باستخدام آليات لتشجيع الاستثمار ودعم المنافسة وتنمية القطاع الخاص وإنشاء أفق لتوفير فرص العمل بهدف خلف بيئة ملائمة للاستثمار لدى الشركاء المتوسطين .
- تدعيم التقارب بين القواعد والأنظمة الملائمة لإنشاء منطقة حرة أوروبية متوسطية .
- العمل على التخفيف من النتائج الاجتماعية السلبية التي قد تظهر نتيجة الإصلاحات الاقتصادية .
- الحوار من اجل التوصل لدى الأطراف في ما يخص المديونية والعمل على تخفيفها في البلدان المتوسطية أو تحويلها إلى مساهمات مالية مما يساهم في رفع مستوى الاستثمار الأوروبي المباشر في دول الحوض المتوسط .

وقبل التطرق إلى تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية يوضح الجدول الأتي نسبة المبالغ المعتمدة والمدفوعة للمشروعات الثنائية والإقليمية خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2000 . [1]

الجدول (8): نسبة المبالغ المعتمدة والمدفوعة للمشروعات الثنائية والإقليمية خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2000

الدولة	المبالغ المعتمدة	المبالغ المدفوعة	النسبة المئوية
المغرب	796.6	166.7	20.9
الجزائر	194.2	30.4	15.6
تونس	509.6	183.9	36.5
مصر	698.7	221.5	31.7
الأردن	269.0	192.5	71.6
لبنان	182.0	31.7	17.4
سوريا	137.0	0.3	0.22
تركيا	551.1	30.2	5.4
الضفة وغزة	207.7	85.2	41.0
الإقليمية	577.8	277.9	48.1
الإجمالي	**4179.8**	**1220.5**	**29.2**

المصدر،حسن نافعة، اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية بين الفرص و المحاذير ، من الموقع الالكتروني **www.mauraten.org/economy/10-04/economy** ، يوم 24-02-2011،على الساعة 15:45

[1] حسن نافعة ،مرجع سابق.

ويتضح من هذا الجدول أن هناك دولة عربية واحدة وهي سوريا لم تتمكن من استخدام المبالغ المخصصة لها إلا في حدود تقترب كثيرا من الصفر أما باقي الدول العربية فتتراوح نسبة استخدامها للأموال المعتمدة للمشروعات الثنائية والإقليمية بين 15.6% بالنسبة للجزائر وهي نسبة متدنية و 36.5% بالنسبة لتونس.[1]

[1] عدسية شهرة، مرجع سابق ، ص 92، .

المبحث الثاني : تحليل برنامج ميدا (MIDA)

يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الإدارة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والتي تساهم في تطبيق التزامات الشراكة الاورومتوسطية الفعلية .

وخصص هذا البرنامج ميزانية بمبلغ 4.685 مليار اورو للتعاون المالي الاورومتوسطي في الفترة الممتدة بين 1995-1999 تخصيص مبلغ 5.35 مليار اورو للفترة الممتدة من 2000 إلى 2006 [1]

المطلب الأول: برنامج ميدا.

يعتبر برنامج ميدا احد الوسائل الضرورية لنجاح اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية والذي يهدف الى خلق الإطار المناسب لدعم العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات .

ويمكن التعرف عليه من خلال أولوياته وأشكال تمويله أو آليات عمله وقد انشأ برنامج ميدا بناء على القانون رقم 1488 / 96 الصادر بتاريخ 1996/07/23 الذي يحدد كيفيات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية وقد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر بتاريخ 1998/04/07 ليعدل مرة ثانية سنة 2000 بالقانون 2000/2698 بتاريخ 2000/11/27 ويأخذ ميدا بعدين متكاملين :

البعد الأول:

ثنائي أي بين الاتحاد الأوروبي والدول التي أمضت اتفاقية الشراكة حيث يتم تمويل المشاريع المحددة في البرنامج التوجيهي .

البعد الثاني:

جهوي حيث يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي أي التي تهم كل الأطراف بين ضفتي البحر المتوسط وتتحدد هذه المشاريع في إطار البرنامج التوجيهي الجهوي

ويرتكز برنامج ميدا على ثلاث أولويات ترتبط بصورة وثيقة بالشراكة ودعم الإصلاح الاقتصادي في الدول المشاركة ، وهذه الأولويات هي:

- **دعم التحول الاقتصادي :**

والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة وذلك هن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم وخاصة بعد التركيز على تنمية القطاع الخاص.

- **تعزيز دعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي:**

ويتمثل الهدف في تخفيف الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية .

[1] عدسية شهرة، مرجع سابق ، ص 40 .

- **تعزيز العمليات الإقليمية والعمليات عبر الحدود:**

والهدف هو كمال النشطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي .[1]

في إطار برنامج ميدا تخذ التمويلات ثلاث أشكال وهي : [2]

1- مساعدات نهائية في الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي :

وتسيرها اللجنة الأوروبية .

2- رؤوس أموال يجمعها البنك الأوروبي للاستثمار :

وتتمثل في رأس مال المخاطر والتي تستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع المالي .

3- قروض ميسرة:

وتتمثل في تخفيضات الفوائد .

ويتم تحديد المساعدات من خلال آليتين :

- ✓ إعداد وثيقة بين الاتحاد الأوروبي والدولة المعنية وتسمى بالوثيقة الإستراتيجية بالنسبة للمساعدات الثنائية ، وتعتبر هذه الوثيقة إطار متعدد السنوات للمساعدات المالية وتحدد أهداف الشراكة ومجالات وأولويات التعاون حيث يتم وضعها بناء على تقييم شامل لسياسة البلد وأوضاعه السياسية والاجتماعية والثقافية ، ومن خلالها يتم وضع برنامج ثلاثي توجيهي يسمى بالبرنامج التاشيري الوطني PIN مفصلا أكثر من الوثيقة الأولى .
- ✓ فيما يخص المشاريع الجهوية يتم تمويلها من خلال البرنامج التوجيهي الجهوي PIR و يتم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية والبرنامج التوجيهي الوطني والجهوي من طرف اللجنة الاوروبية بعد استشارة لجنة ميدا .

المطلب الثاني : برنامج ميدا الخاص بالدول المتوسطية .

برنامج ميدا هو الإدارة الرئيسية للاتحاد الأوروبي في مجال تحقيق أهداف الشراكة الاورومتوسطية المنصوص عليها من خلال إعلان برشلونة في نوفمبر 1995 ، حيث تم تخصيص مبلغ مالي قدره 3.4 مليار اورو للفترة الممتدة من 1999/1995 ، في حين تم رفع هذه الاعتمادات في الفترة الممتدة بين 2006/2000 لتصل إلى 5.4 مليار اورو .[3]

---

[1] عدسية شهرة ، مرجع سابق ، ص 44 .

[2] محمد بومزة ،كمال دمدوم، مرجع سابق ، ص 6.

[3]: Le programme meda,document de l'U.E,page01.Cite internet :**www.europa.en.int**,Consulter le :17/11/2010à11 :30.

- برنامج ميدا (1995 – 2000) :

اعتمد الاتحاد الأوروبي في إطار الاتفاقية وبرنامج خطة اقتصادية هدفها دعم الدول المتوسطية من اجل تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي وإقامة المشاريع الإنمائية في هذه الدول بدعم مالي أوروبي كتمهيد لدخولها السوق المشتركة ، حيث بلغت مجموع الموارد المالية التي تم رصدها ضمن برنامج ميدا 01 للفترة 1995-1999 مبلغا قدره 3.4 مليار اورو .

يمكن توضيح الأموال المستهلكة من قبل الدول المتوسطية في ظل ميدا 2000/1995 من خلال الشكل:

الشكل (9):تطور حجم قروض البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطية الشريكة خلال 1992-2003.

الوحدة مليار اورو .

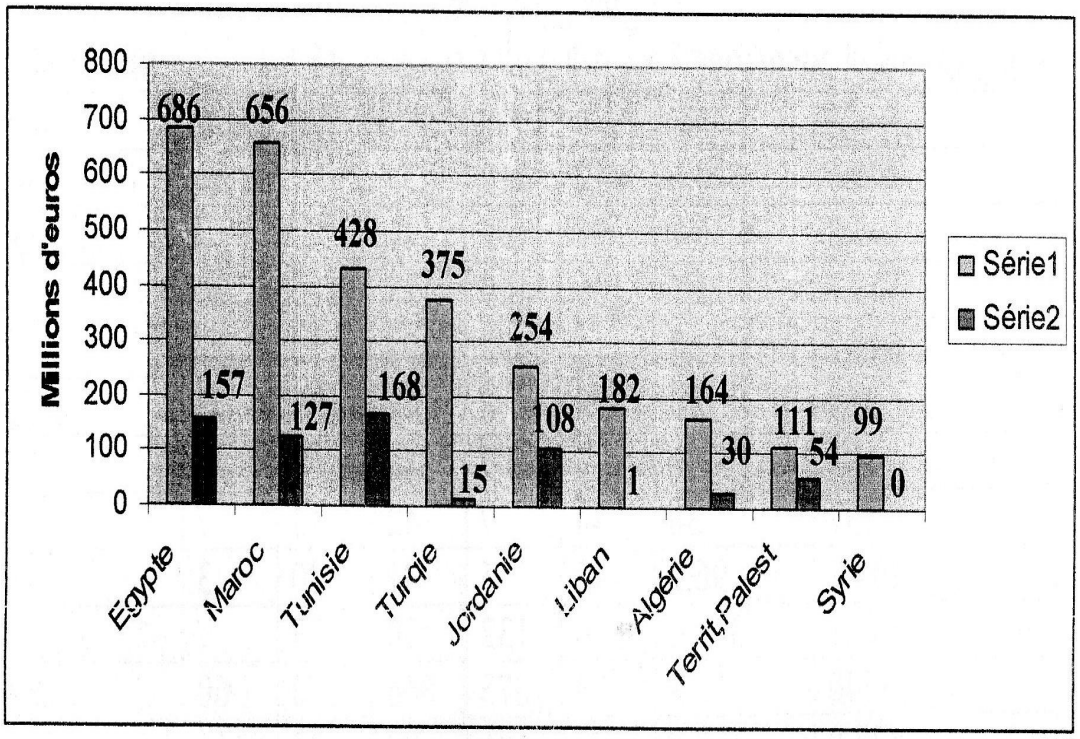

Source :http://ec .europa.eu/comm/europeaid/projects/med/regional/medstat_fr.htm
Consulter le 18/12/2010 a 12:45

يتضح من الرسم البياني أن سوريا لم تستخدم مبالغ مخصص لها إلى في حدود تقترب من الصفر ، أما بقية الدول فتتراوح نسبة استخدامها للأموال المعتمدة بـــ 18.29 % للجزائر و 42.51 % للأردن .

ومت الواضح أن دول الجنوب المتوسط حسب ما هو مبين في الرسم البياني ليست قادرة على استخدام الأموال المخصصة لها ، أي أن المشكلة ليست فقط في نقص الأموال وإنما في عدم القدرة على إنفاقها ، ويعود هذا السبب في هيكلة تتمثل في ضعف القدرة الاستيعابية لهذه الاقتصاديات .

لكن هذه الدول ترجع السبب إلى اشتراط المفوضية الأوروبية السرعة في تهيئة الدول المعنية للالتزامات الواردة في إعلان برشلونة .

ومن الواضح وجود علاقة بين معدل استخدام هذه الأموال وسرعة المفاوضات الخاصة بالشراكة كما هو الحال بالنسبة لسوريا التي لم تنته معها المفاوضات لحد الساعة .

وعلى صعيد آخر فان معظم هذه الأموال المخصصة لبرامج الإصلاح الهيكلي وتنشيط القطاع الخاص ومراقبة الشريط الساحلي وهي جميعها برامج ذات طبيعة صعبة وتتطلب عملية تنفيذها وقتا أطول نسبيا كما هو متوقع .

- برنامج ميدا (02) 2006/2000 :

بعد تقييم مرحلة ميدا 01 مع نهاية 1999 ، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي قرار جديدا رقم 2000/2698 يشمل مبالغ المساعدات المالية لشركائه الخاص بالفترة رقم 2009/2000 والمسمى بميدا 02 ، وحدد المبلغ المخصص لهذه الفترة بـــ 5350 مليون اورو .

والجدول التالي يوضح حصة بعض دول الضفة الجنوبية في هذا البرنامج مقارنة بميدا 01 . [1]

[1] عدسية شهرة ، مرجع سابق ، ص 45 .

الجدول(10) : نصيب بعض دول الجنوب المتوسط من برنامج ميدا 01 و ميدا 02 للفترة 2006/1995 (الوحدة مليون اورو)

البلد	ميدا 1995-2000		ميدا 2006/2002		ميدا 2006/1995	
	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق
الجزائر	164	70	273	114	437	144
فلسطين	111	59	430	421	541	480
مصر	686	157	463	493	1150	650
الأردن	254	108	262	285	516	393
لبنان	182	01	101	131	283	132
المغرب	660	128	812	656	1472	783
سوريا	101	0	158	64	259	64
تونس	428	168	447	400	875	568
مجموع المشاركة الثنائية	2526	651	2946	2664	5533	3214
مجموع المشاركة الإقليمية	471	223	884	606	1355	829
المجموع الكلي	**3057**	**874**	**3831**	**3169**	**6888**	**4043**

المصدر: براق محمد وميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة ، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية** ، مرجع سابق ، ص 13.

- المبلغ الإجمالي الممنوح في إطار ميدا هو 3424+5330=8774

- أي أن ميدا 1 + ميدا 2 حيث 852 مليون يورو لتركيا للفترة 2002/1996 .

من خلال الجدول نلاحظ أن المبالغ الممنوحة في إطار برنامج ميدا 2 اكبر من تلك التي منحت في إطار برنامج ميدا 1 ، حيث ارتفع المبلغ من حوالي 03 مليار يورو ونصف إلى أكثر من 05 مليار يورو.

كما تجدر الإشارة إلى أن نسب الاستهلاك لهذه الأموال خلال هذه المرحلة قد ارتفعت عن سابقيها ، فعلى سبيل المثال نجد أن نسب الاستهلاك لكل من الجزائر والمغرب وتونس قد بلغت على التوالي 80/80/40 بالمائة .[1]

[1] مرجع سابق ، ص4 .

نظرة عامة على الأموال المقدمة في إطار برنامج ميدا :

قد تبدو الأموال المقدمة من طرف ميدا 01 وميدا 02 كبيرة في ظاهرها، لكنها ضعيفة جدا بالنظر إلى عدد السكان في دول الضفة الجنوبية.

وإذا احتسبنا متوسط نصيب الفرد من هذه المعونة المالية فنجد أن هذا الرقم يقل عن دولار واحد لكل فرد.

وفي الأخير تؤدي الالتزامات المترتبة عن إنشاء منطقة تجارة حرة إلى مكاسب وخسائر بالنسبة للطرفين ، ولكن في الوقت الحالي يصعب تقدير الخسائر والمكاسب المحتملة بعملية التحرير ، وبالتالي فان الهدف من هذه المساعدات لم يتحقق من منظور دول الجنوب التي تفتقد إلى القدرة على تحسين استخدام وتوجيه هذه المساعدات إلى القطاعات التي تحتاجها فعلا .

وعلى صعيد آخر فان المبالغ المقدمة في إطار برنامج ميدا 01 وميدا 02 تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بما يمنحه الاتحاد الأوروبي لدول أوروبا الشرقية والوسطى في إطار سعيه الجاد إلى ضم هذه الدول في فلكه كما سنرى إلا أن البعض يؤكد على أن المكاسب التي تتوقع أن تعود على الاتحاد الأوروبي نتيجة فتح دول جنوب المتوسط لأسواقها أمام البضائع والخدمات الأوروبية تفوق أضعاف المبالغ الموجهة لمساعدة دول الجنوب .[1]

المطلب الثالث: برنامج ميدا الخاص بالجزائر.

يعد التعاون المالي الركيزة الأساسية للدعم وانجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والأوروبي ، لذلك حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة 1995–2006 بمبلغ 510.2 مليون اورو .

هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين ، تغطي الأولى الفترة 1995–1999 في إطار برنامج ميدا 01 بمبلغ 164 مليون اورو أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000–2006 في إطار برنامج ميدا 2 بمبلغ 346.2 مليون اورو .

أولا : برنامج ميدا 01 (2000/1995) .

كانت المنح المخصصة في إطار برنامج ميدا 01 موزعة على النحو التالي :

- 79 % من الغلاف المالي لدعم التحول الاقتصادي (129 مليون اورو)
- 18 % لتسهيل التعديل الهيكلي (30 مليون اورو) و 03 % لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي ، الاجتماعي 05 مليون اورو .

[1] مرجع سابق ، ص ص 4 -5 .

غير انه لم يتلقى بصورة فعلية إلا ما نسبته 18.40 % من هذا المبلغ أي 30.176 مليون اورو كما يبينه التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة والمسددة من الاتحاد الأوروبي للجزائر الموضح في الجدول التالي : [1]

الجدول (11): المبالغ المالية المخصصة والمسددة من الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار برنامج ميدا 2 (1999/1995)

البلد	1995	1996	1997	1998	1999	1995-1999	نسبة التسديد
الجزائر	-	-	44	95	28	164	% 18.40
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	173	370	911	809	797	3060	% 28.60

المصدر : براق محمد وميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة ، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية** ، مرجع سابق ، ص 15.

ومن خلال الجدول يمكن القول أن علاوة على ضعف نسبة التسديد الفعلية التي لم تتجاوز 18.40 % نجد أن الجزائر احتلت المراتب الأخيرة بين الدول المغاربية من حيث حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها ، إذ لم تستفد إلا من مبلغ 164 مليون اورو كما سبق وذكرنا خلال الفترة 1996-1999 في الوقت الذي استفادت فيه المغرب من 656 مليون اورو وتونس 484 مليون اورو .

وترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر بالدرجة الأولى إلى :

- توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينات بفعل الوضعية الأمنية ، وكذا غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ هذه المشاريع وتقييمها خلال الفترة 1994-1998 .
- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برامج ميدا فأول المشاريع لم تصبح عملية إلا مؤخرا.

إضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه هناك ايضا أسباب متعلقة بقلة المشاريع المقدمة من قبل الطرف الجزائري خلال هذه الفترة 1996-1999 ذلك لان برنامج ميدا يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المرشحة للتمويل .

كما كان للازمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات تأثيرها على حجم المساعدات المخصصة لها ، والتي أدت إلى غلق مقر بعثة المفوضية الاوروبية في الجزائر التي تعد بمثابة الهيئة المسؤولة عن مراقبة المشاريع الممولة في إطار البرنامج ومراقبتها خلال الفترة 1994-1998 .

[1] براق محمد وميموني سمير، مرجع سابق ، ص 14 .

وكذا تعثر المفاوضات الاوروجزائرية حول عقد الاتفاقية وتوقفها خلال الفترة الممتدة من سنة 1997 الى 2000 .[1]

ثانيا: برنامج ميدا 2.

بالرغم من تحسن المبالغ المخصصة للجزائر مقارنة بميدا 1 إلا أن المخصصات السنوية للجزائر بقيت متواضعة ولا تغطي جميع احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية .

والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي في إطار برنامج ميدا 02 [2] .

الجدول(12) : المبالغ المخصصة للجزائر في إطار ميدا 2 (2000-2006)

البيان	2000	2001	2002	2003	2003/2000	نسبة التسديد
الجزائر	30.2	60	50	41.6	181.8	%18
المبلغ الإجمالي	568.2	603.2	611.2	600.3	2383.9	% 66.5

المصدر : عدسية شهرة ، **اثر الجانب المالي للشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير ،مرجع سابق ، ص 102

يتضح من خلال الجدول أن المبالغ المدفوعة إلى الجزائر ضعيفة من خلال برنامج ميدا 02 منذ سنة 2000 إلى سنة 2003 مقارنة بالمبالغ المتعهد بها (181.2 مليون اورو) .

وبسبب الالتزام بتحرير التجارة وإصلاح الاقتصاد فقد خصص لها خلال الفترة 2004/200 مبلغ 150 مليون اورو كمساعدات للجزائر وذلك كجزء من رزنامة مساعدات مخصصة للدول المتوسطية تقدر بحوالي 1.243 مليار اورو [3]

[1] مرجع السابق ، ص 14 – 15 .

[2] براق محمد ، ميموني سمير، مرجع سابق ، ص 16 .

[3] بودرامة مصطفى،**الآثار المحتملة للشراكة الاورومتوسطية على الصناعة في الجزائر**،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول وانعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعة فرحات عباس،يومي 13-14 نوفمبر 2006،ص5.

المبحث الثالث : تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار BEI

إضافة إلى التعاون المالي في ظل برنامج ميدا فان الدول المتوسطية استفادت من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار .

هذا الأخير يعتبر عاملا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاستقرار بدول حوض المتوسط وأداة هامة لتفعيل شراكة الاتحاد الأوروبي مع هذه الدول . [1]

المطلب الأول : طبيعة تمويلات بنك الاستثمار الأوروبي .

أولا : تقديم عام عن بنك الاستثمار الأوروبي .

بنك الاستثمار الأوروبي مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوروبي حيث يرتكز البنك على الموازنة المالية للاتحاد الأوروبي في تجميع رأسماله ، كما يتمتع بالاستقلالية المالية داخل إطار نظام الشراكة وتتمثل مهمة بنك الاستثمار الأوروبي في تحقيق الأهداف المالية للاتحاد الأوروبي المتمثلة في تمويل طويل الأجل للمشاريع الأوروبية داخل منطقة الشراكة وخصوصا الجهة الجنوبية بحوض المتوسط ، وذلك بإتباع القواعد المالية وقواعد التسيير البنكي بشكل صارم .[2]

ثانيا : آليات تمويل البنك .

- يساهم بنك الاتحاد الأوروبي في بناء المنطقة الاورومتوسطية وخاصة ما يتعلق بالتكامل الاقتصادي ودعم التلاحم الاقتصادي والاجتماعي على غرار التلاحم الذي بنى عليه الاتحاد الأوروبي .
- يقدم بنك الاستثمار مجموعة من المنتجات المالية الموزعة حسب استحقاقها وحجمها الى فئات مختلفة واهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع والمنطقة .
- قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للمشاريع التي لا تتعدى مبلغ 25 مليون اورو .
- تدعيم رأس المال ومواجهة المخاطر.
- قروض مباشرة (القروض الفردية) لتمويل المشاريع الخاصة التي تتجاوز مبلغ 25 مليون اورو.
- آليات التمويل الهيكلي.

[1] عدسية شهرة،مرجع سابق ، ص104 .
[2] الياس بن الساسي، مرجع سابق ، ص 06 .

المطلب الثاني: نشاطات البنك الأوروبي للاستثمار في المنطقة المتوسطة.

يعد بنك الاستثمار الأوروبي عاملا رئيسيا في دول الشراكة الاورومتوسطية ويتوفر البنك على رصيد يقدر بـــ 7.4 مليار اورو إلى غاية 2007 ، مما يتيح له فرصة الحصول على موارد مالية مهمة لفائدة الدول المتوسطة الشريكة لتمويل مشاريع إقليمية ضخمة (الطاقة ، المواصلات ، البيئة) [1]

أولا : بنك الاستثمار الأوروبي ودول الشراكة الاورومتوسطية .

على المستوى الجغرافي أدت تدخلات البنك الأوروبي للاستثمار منذ إنشائه إلى غاية 201 إلى تقديم قروض موزعة كالتالي : [2]

- 27.6 % لدعم القطاع الخاص
- % 24.6 لحماية البيئة
- 21.4 % لتثمين موارد الطاقة

كما يعمل البنك على تعميق عمله في المجالات التالية : [3]

- دعم عمل الاتحاد في كافة أنحاء دول المتوسط لتحقيق فضاء مشترك من الأمن والاستقرار
- تسيير تنمية التعاون الإقليمي بواسطة دعم مشاريع فعلية تحمل على تقريب البلدان المتوسطية الشريكة فيها بينها (التعاون جنوب جنوب أو مع الشمال جنوب شمال) .
- تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في الدول المتوسطية الشريكة وتنمية المقاولات المشتركة بين العملاء الأوروبيين والمحليين .
- تعزيز تمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي
- دعم عمل الاتحاد وكافة أنحاء دول المتوسط لتحقيق فضاء مشترك من الأمن والاستقرار .
- تسيير تنمية التعاون الإقليمي بواسطة دعم مشاريع فعلية تعمل على تقريب البلدان المتوسطية الشريكة فيما بينها (التعاون جنوب جنوب أو مع الشمال جنوب شمال) .

كما يعتزم البنك الأوروبي تخصيص غلاف مالي يتراوح ما بين 6 إلى 10 مليار اورو بحلول سنة 2006 لتقارب بذلك المبلغ التي تم إقراضها في الفترة الممتدة بين 1974 و 201 والتي لم تتجاوز 12.6 مليار اورو .

والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي لتمويلات بنك الاستثمار الأوروبي .

---

[1] عدسية شهرة، مرجع سابق ، ص 106 .
[2] إلياس بن الساسي واخرون،مرجع سابق ، ص 06 .
[3] بوهديل سليم ، مرجع سابق ،ص 42.

الجدول رقم (13) : التوزيع الجغرافي لتمويلات بنك الاستثمار الأوروبي

الدولة أو الإقليم	إجمالي القروض	النسبة %
الجزائر	1843	16.6
مصر	1549	17.3
إسرائل	4418	0.5
الأردن	408.6	4.6
لبنان	446	5
المغرب	1508	16.8
سوريا	210.7	2.4
تونس	1081	12.1
تركيا	1508	16.8
قبرص	485.8	5.4
مالطا	37.8	0.4
أخرى	193	2.2
المجموع	9315.7	100

المصدر، إلياس بن الساسي و يوسف قريشي ، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبات أساسية لإرساء قواعد الشراكة الاورومتوسطية** ، مداخلة ضمن ملتقى أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، مرجع سابق ، ص ،7.

الشكل التالي يمثل تطورالقروض المقدمة من قبل الاتحاد للدول المتوسطية الشريكة من 1992 – 2003

الشكل (14) : تطور القروض المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة خلال– 2003 **الوحدة : مليار اورو**

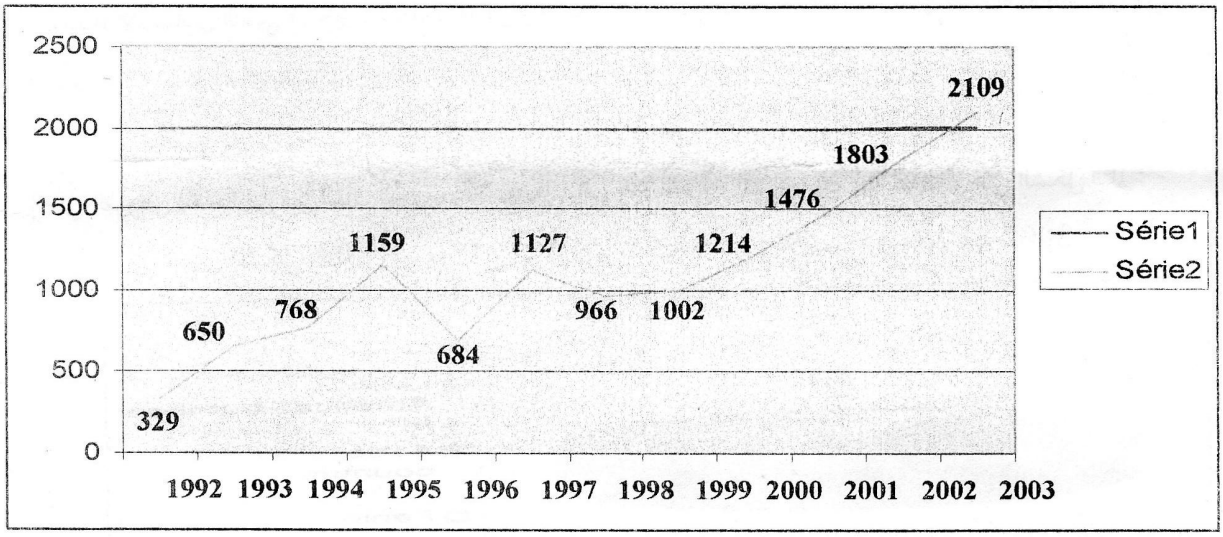

Source :p .walsh.facility for euro-mediterraneen partnership ,london,January,2004,page 2,

من خلال هذا الشكل نلاحظ التطور المسجل لحجم القروض حيث ارتفع من 329 مليون اورو سنة 1992 ليصل إلى 2.1 مليار اورو سنة 2003 ليسجل انخفاضا سنة 1996 حيث لم يتجاوز 684 مليون اورو بعدما كان 1.159 مليار اورو سنة 1995 .

لكن أهم نقطة سجلها هو الارتفاع المستمر لحجم القروض اعتبارا من سنة 1999 حيث حافظ على نفس الوثيرة في سنة 2003.

ورغم أن المبلغ المخصص سنة 2003 يعتبر مقبولا إذ ما قورن بالسنوات السابقة لكن ذلك يبقى غير كاف باعتباره موجه لعشرة دول مطالبة بتكييف اقتصادياتها مع متطلبات مرحلة الانفتاح الاقتصادي .[1]

ثانيا : البنك الاستثماري الأوروبي في الجزائر .

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج ميدا فان الجزائر استفادت أيضا من القروض الممنوحة من قبل البنك الاستثماري الأوروبي حيث قدر إجمالي القروض المحصل عليها خلال الفترة 2002/1996 بـــ 746.4 مليون اورو من بين 6471.6 مليون اورو المخصصة للشركاء المتوسطين والتي وجهت أساسا لتمويل العمليات التالية :

- ✓ تطوير الهياكل الاقتصادية عن طريق قروض طويلة الأجل وتحت شروط مقبولة .
- ✓ مشاريع حماية البيئة مع تحسين نفس الفوائد للقروض الممنوحة من الأموال الخاصة للبنك الأوروبي أو عن طريق مساهمة برؤوس الأموال الخطرة [2]

ويمكن توضيح التدخلات المالية للبنك الأوروبي في الجزائر من خلال الجدول التالي :

[1] بوهديل سليم، مرجع سابق ،ص 43.
[2] براق محمد ، ميموني نسيم ،مرجع سابق ، ص17 .

الجدول (15) : النشاطات التمويلية للبنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر

السنة	الميادين	قيمة القروض	المنطقة
2001	قطاع المياه الصالحة للشرب	225	الجزائر العاصمة
2002	تنمية المناطق الريفية	70	الجزء الجديد من الطرق
	الطريق السريع شرق غرب	50	الجزائر العاصمة
	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الفيضانات	45	الجزائر العاصمة
	تمويل المؤسسات الصغيرة	61.8	الجزائر
2003	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الزلازل	408.6	المناطق المتضررة من الزلازل
	تمويل المؤسسات الصغيرة	42	الجزائر
2003/2001		864.4	/

المصدر: الياس بن الساسي وآخرون ، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبات أساسية لارساء قواعد الشراكة الاورومتوسطية** ، مرجع سابق، ص06 .

مع التذكير إن نسبة تسديد هذه القروض قدرت خلال الفترة المذكورة بـــ 47 % بمعنى أن الجزائر قد تحصلت فعليا على 350.805 مليون اورو ، ويعود لسبب ضعف نسبة التسديد هذا إضافة إلى التأخر في انجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض وقد اتفق عليه عدم تقديم القروض المخصصة لدعم القطاع الخاص بالجزائر يرجع سبب ذلك حسب المفوضية الأوروبية إلى :

– تأخر كبير في تنفيذ برنامج التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع وهو ما أدى إلى عدم استخدام الموارد المالية المخصصة من قبل بنك الجزائر بصورة كلية .[1]

المطلب الثالث : الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة F.E.M.I.P .

بلغ حجم القروض المقدمة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي إلى البلد[2]ان المتوسطية الشريكة العشرة مستوى قياسي قدر بـــ 2.1 مليار اورو سنة 2003 والتي تمثل أول سنة كاملة من نشاط الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة التابعة للبنك والتي جاءت لتأكيد الدور الحيوي الذي يلعبه البنك في دعم التنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة .

وأسست الهيئة الأوربية للاستثمار والشراكة في أعقاب المجلس الأوروبي لبرشلونة في مارس 2002 ، وتمثل هذه الهيئة تطورا ملحوظا للشراكة الاورومتوسطية .

[1] براق محمد ، وميموني سمير، مرجع سابق ، ص18 .
[2] عدسية شهرة، مرجع سابق ، ص 109 .

وارتكز قرار المجلس على تقوية الجانب المالي للشراكة المتوسطية من طرف البنك الأوروبي للاستثمار

ويعرف هذا البرنامج على انه غلاف مالي إضافي مخصص للدول المتوسطية من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لفرض دعم النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول [1]

تتمثل الأهداف الرئيسية في مايلي :[2]

- إعطاء أولوية خاصة لتنمية النشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص والمشاريع التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص.
- مساعدة البلدان المتوسطية على تحديات العصرنة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز اندماجها الجهوي في أفق أحداث منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية عام 2010 .
- دعم متزايد لمشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية (قطاعات الصحة ، التعليم وحماية البيئة) .
- عمليات مساعدة لدعم سلسلة الإصلاح الاقتصادي والخوصصة في البلدان المتوسطية المشاركة في إعلان برشلونة .

تتضمن أشكال التمويل المقترحة من قبل البرنامج فيما يلي :

- قروض طويلة الأجل للمشاريع الكبيرة (البن التحتية) .
- فتح اعتمادات (قروض شاملة) للقطاع المالي والمصرفي في المحليين من اجل بعض الشركات الخاصة إما على شكل قروض طويلة الأجل أو بالمشاركة .
- رهانات على مجازفة رأس المال وتمثل موارد من ميزانية الاتحاد الأوروبي توضع تحت إدارة بنك الاستثمار الأوروبي تسمح له بالتدخل في نشاطات لا تنطبق عليها القواعد التي تسري على قروضها المصرفية الخاصة بمواردها .
- أدوات مالية مستحدثة كالتزويد بأشباه الصناديق الخاصة والقروض المشروطة ، قروض الإيجار على أساس الضمانات ... الخ .
- صناديق للمساعدة الفنية مخصصة بشكل أساسي للتعريف بالمشاريع ومحتوياتها وعملية إدارتها.[3]

[1] برنامج FEMIPبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار و الشراكة ،الموقع الالكتروني : **www.delsyr.cec,eu** ..Consulter le :17/11/2010à13 :25.

[2] عدسية شهرة، مرجع سابق ، ص 110 .

[3] برنامج :FEMIPبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار و الشراكة، مرجع سابق.

خلاصة:

من ضمن جوانب اتفاق الشراكة الاورو متوسطية الجانب العالي حيث كانت تمنح مساعدات إلى الدول المتوسطية من قبل الاتحاد الأوروبي في شكل بروتوكولات مالية حيث كانت تمول هذه الأخيرة إما من طرف البنك الأوروبي للاستثمار أو موارد تمنح من الميزانية الخاصة للمجموعة الأوروبية و قد قسمت هذه البروتوكولات إلى أربع البروتوكولات مالية ممتدة من الفترة 1978 إلى 1996 فبالنسبة للبروتوكولين الأولين منح من خلالهما قروض في ظل شروط تفضيلية أو اللجوء إلى تقديم مساعدات غير قابلة للاسترجاع.

أما الاتفاق الثالث و الرابع فقد قسم المساعدات المالية إلى نوعين: القروض التساهمية بالإضافة إلى القرض التفضيلية و القروض الغير قابلة للاسترجاع .

و باعتبار الجزائر دولة متوسطية فقد استفادت من البروتوكولات المالية لكنها تبقى ضعيفة مقارنة باحتياجات الجزائر من مساعدات بغية تمويل مختلف المشاريع و كذلك نسبة التسديد المنخفضة مقارنة بالنسبة الممنوحة.

– استبدلت هذه البروتوكولات و على اثر إعلان برشلونة لإجراءات جديدة للتمويل و هي: برنامج ميدا و القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار:

برنامج ميدا الذي يخطي الفترة 1995–2006 و الذي خصص له مبلغ حوالي 9 مليارات دولار بالنسبة للدول المتوسطية و 610.2 مليون أورو للجزائر.الذي لم تستفد منه جميع الدول المتوسطية مثل سوريا في برنامج ميدا I (1995–1999)، و نسب الاتفاق ضعيفة مقارنة مع المبالغ الممنوحة بسبب اشتراط المفوضية الأوروبية السرعة في التنفيذ.

إضافة إلى القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار هذا الأخير تستخدم آليات كثيرة في التمويل للمنطقة المتوسطية مثل قروض ممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة، و الجزائر استفادت من هذه القروض بمبلغ يقدر بـ 746.4 مليون اورو من بين 6471.6 مليون اورو المخصصة للدول المتوسطية، و ما ينطبق على برنامج ميدا ينطبق مع تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار.

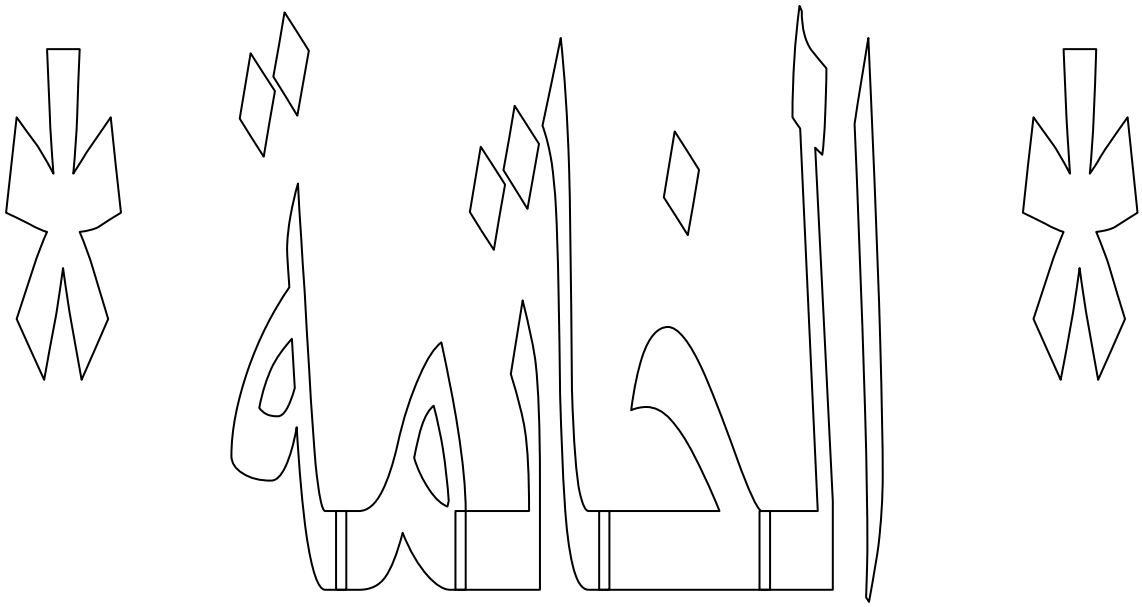
الخاتمة

لقد تناولنا من هذا دراسة الموضوع وتحليل دور الشراكة، الجانب المالي في ظل الشراكة الاوروجزائرية ، من خلال تطرقنا لعرض مسيرة الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال إلى يومنا هذا بعرض أهم البرامج وصولا إلى مرحلة مسطرة من طرف الدولة الجزائرية قصد ، ونتيجة للانفتاح والتجدد الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، والذي انتقل من خلاله من الاقتصاد المخطط والمقيد إلى اقتصاد السوق،

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي دورا أساسيا في دمج الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد العالمي يسعى كل طرف من هذه الأطراف إلى تحقيق أهدافه وتعتبر هذه الشراكة أكثر شمولا من اتفاقية التعاون الموقعة في السبعينيات حيث تمثل جميع جوانب العلاقات الجزائر والاتحاد الأوروبي (سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية).

بحيث يعتبر الجانب المالي أهم المراحل لإقامة منطقة تبادل حر حيث كانت المساعدات المالية تمنح في إطار بروتوكولات مالية، كانت هذه الأخيرة تزيد من بروتوكول إلى آخر إلا أنها تبقى متواضعة مقارنة باحتياجات الجزائر من مساعدات بغية التمويل لمختلف المشاريع.

واستبدلت هذه البروتوكولات بعد إعلان برشلونة برنامج ميدا أو القروض الممنوحة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي وكانت المبالغ الممنوحة للجزائر ضعيفة مقارنة بالمبالغ المخصصة لها والمقدمة للدول الأخرى ضعيفة.

<u>نتائج البحث:</u>

من بين النتائج المتوصل إليها من هذا البحث مايلي:

- العصر الحالي يتميز بتزايد حدة المنافسة وظهور التكتلات الاقتصادية والتحالفات في ظل بروز ثروة التكنولوجيا والإعلام والاتصال وتنامي ظاهرة العولمة وبروز القرية الصغيرة، حيث تلاشت الحدود بين الدول واندمجت الأسواق وسعت الدول إلى فتح أسواقها بتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية، وتكوين تكتلات الاقتصادية العالمية .

- تهدف اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية إلى تعزيز العلاقات السياسية والديمبلوسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية الموقعة لهذه الاتفاقيات.

- تقدم العون التقني في مجال التعليم والتدريب المهني والاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية، في العديد من القطاعات الاقتصادية.

- الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي شراكة غير متكافئة بين الشريك متطور على جميع الأصعدة وشريك يعتمد صادراته على مورد واحد وهو النفط.

– بالرغم من مرور 15 سنة عن إعلان برشلونة ، وعمليات تنفيذه وما تتبع ذلك من قرارات سياسية وقرارات تتعلق بالميزانيات، من الواضح أن النتائج ونسب التنفيذ لبرامج ميداني الأدنى من التوقعات.

– إن الهدف الحقيقي لمشروع الشراكة الاورو متوسطي والاورو جزائري، يكمن للموقع الاستراتيجي الذي تحتل دول الجنوب بالنسبة لمستقبل الاتحاد والذي يتمثل في أهمية الهجرات البشرية بالنسبة لهذا الأخير ، فتطور هذه الهجرات نحو شمال بسبب عاملين مهمين.

– ضعف التطور البشري والتطور الاقتصادي.

– ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الجنوب.

إن المساعدات الأوروبية الممنوحة ضمن اتفاق الشراكة الاورو متوسطية و الاورو جزائرية هي مساعدات مشروطة سياسيا واقتصاديا، فمن الناحية السياسة هي متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصاديا تتعلق بنفس الشروط المفروضة من البنك والصندوق الدولية المتمثلة في تبني هذه الدول لسياسات تقشفية وانكماشية.

<u>التوصيات والاقتراحات:</u>

انطلاقا مما سبق:

– يجب على الجزائر مواصلة إصلاحاتها الاقتصادية على جميع الأصعدة بغض النظر لارتباطها باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واستعدادها للانضمام المنظمة العالمية للتجارة.

– يعتبر اللجوء إلى سياسة الشراكة الأجنبية والتعاون ضرورة حتمية في ظل تزايد حدة المنافسة وظهور تيار العولمة.

– تحسين وتدعيم البنية الأساسية والحتمية للاقتصاد الجزائر وجعله مركز قوة قبل اللجوء إلى اتفاقية الشراكة.

– تطوير القطاع الخاص الوطني نتيجة– لبرنامج المساعدة الفنية – المقدمة، هذا يشترط إصلاح المنظومة المصرفية، يمكن في هذا الشأن، الاستفادة من التجربة الأوروبية وإقامة شراكات تحالفات وغيرها بين البنوك الجزائرية و الأجنبية .

– نتيجة لظهور الاورو وما يتمتع به من خصائص فان ذلك من شانه أن يجعل من أوروبا منظمة مثلى للاستثمار نتيجة التقلبات التي يعرفها الدولار وقد يدفع هذا الوضع إلى إعادة تكوين أو على الأقل تنويع احتياطات الجزائر من العملة الصعبة.

* المراجع *

المراجع :

الكتب:

1- احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

2- سكينة بن حمود، **مدخل علم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.

3- ضياء المجيد الموسوي، **العولمة و اقتصاد السوق الحر**،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

4- عبد القادر لومي،**العولمة.فلسفتها.مظاهرها .تأثيرها**،دار هومة، الجزائر، 2009 .

5- عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2008.

6- علي عبد الفتاح أبو شرار،**الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**، ط2 ،دار مسيرة للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ،2010.

7- فالح أبو عمارية، **الخصخصة و تأثيراتها الاقتصادية**، دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان الأردن، 2008.

8- محمد ساكر العربي،**محاضرات في الاقتصاد الكلي**،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة،2006.

9- مدني بن شهرة،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، دار حامد للنشروالتوزيع، عمان الأردن، 2009.

المذكرات:

1. جمال عمورة، **دراسة تحليلية و نظامية لاتفاقية الشراكة العربية-الاورومتوسطية**، أطروحة مقدمة نبيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2005-2006.
2. حميد بوزيدة، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 2004/1992**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006/2005.
3. سليم بوهديل،**برامج التمويل الأوروبي على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري**، شهادة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص :نقود و تمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2005-2006 .
4. شهرة عديسة،**اثر الجانب المالي للشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة 2007-2008.

5. صالح مفتاح ،**النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلـى حالـة الجزائـر فـي الفتـرة 2000/1990**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعـة الجزائر، 2003/2002 .
6. عبد الحق رايس ،**البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائها مـن حيـث عائـد المخاطرة دراسة حالة بنك الخليج**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2009-2010.
7. ياسمينة زرنوخ ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في لعلوم الاقتصادية، فرع:التخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006 .
8. مسعود دراوسي،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالـة الجزائـر 2004/1990** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعـة الجزائر ،2006/2005 .

ملتقيات و ندوات:

- ملتقى الدول حول: **آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومـة المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة**، جامعـة فرحـات عبـاس، سـطيف، الجزائـر، يومي2006/11/13.14.
- الملتقى الوطني الأول حول: **الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة** ،جامعة سعد دحلب،بليـدة يومي 21.22 ماي 2002.
- الملتقي الدولي حول: **اليورو واقتصاديات الدولة العربية،فرص و تحديات**،جامعة الاغـواط، الجزائر 18.20 افريل 2005.
- الملتقى الوطني حول: **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،و تحولات المناخ الاقتصادي الجديـد** البليدة ، الجزائر ،يومي 22.23 افريل 2003.
- الندوة الدولية حول: **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية و الأوروبيـة** جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر،يومي 8.9 ماي 2004.
- الملتقى الوطني الأول حول: **النظام المصرفي في الجزائر واقع وآفاق**، قالمة،الجزائر ،نوفمبر 2000.
- الملتقى الوطني حول: **العلوم الاقتصادية** ، بشار 2004 ، الجزائر .

التعليمات:

1. Règlement banque d'Algérie 1990-1994 , op , cit
2. Banque d'Algérie 2000

مقالات ومواقع الكترونية:

1.حاكمي بوحفص ، مسيرة الاقتصاد الجزائري على النمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الرابعة ، العدد 32 ، يناير 2006 ، كلية الاقتصاد وهران ، من موقع:
تاريخ الاطلاع،2010/12/15،على الساعة،14:30.
www.umul.nl
2.عمورة جمال ، مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، مجلة العلوم الإنسانية من الموقع :
تاريخ الاطلاع2010/11/24 ،على الساعة،14:30.
www.umul.nl
3.قلش عبد الله ، اثر الشراكة الاوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الوطني ، مجلة العلوم الإنسانية سنة رابعة ، العدد 29 تموز "يوليو" 2006 ، جامعة حسبة بن بوعلي ، الشلف ، من موقع:
تاريخ الاطلاع2011/01/24 ،على الساعة،16:15
www.umul.nl
4.موقع منتديات الجلفة :
تاريخ الاطلاع،2010/12/15على الساعة14:30.
. www.djelfa.info.com
5.حسن نافعة ، اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية بين الفرص والمحاذير ، من الموقع :
تاريخ الاطلاع،2011/02/24على الساعة 15:45.
www.mauraten.org/economy/10-4/.
6. le programme meda, document de l'U.E cite internet تاريخ الاطلاع17-11-11:30،2010.
www.europa.en.int.consulte.
7.برنامج FEMIP برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة من موقع :
تاريخ الاطلاع،2010/11/17 على الساعة13:25.

www.delsur.cec.eu.consulter /12/18

8.http://ec.europa.eu/comm/europeand/projects/med/regional/medstat.fr.htm

تاريخ الاطلاع،2010/12/18 على الساعة12:45.

9. walsh.facilityforeuromediterranienparenrship.london.january2004-www.cib.org/attachement.htm

تاريخ الاطلاع،2010/12/11 على الساعة12:45

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهمية كل قطاع في الاقتصاد في الفترة 1987-1989	6
02	انعكاسات الاتحاد العام للنمو الاقتصادي	16
03	معدلات النمو الاقتطاعية خلال الفترة 1993-1998	16
04	توزيع المبالغ للإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على تنمية الموارد البشرية	20
05	المبالغ المخصصة لتوزيع برنامج دعم النمو 2005-2009	23
06	المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية 1978-1996	59
07	المبالغ المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1978-1996	61
08	المبالغ المعتمدة للمشروعات الثنائية والإقليمية إلى المبالغ التي تم إنفاقها في الجدول المستفيدة خلال الفترة 1995-2006	64
10	نصيب بعض دول جنوب المتوسط في إطار برنامج ميدا خلال الفترة 1995-1999	70
11	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا I خلال الفترة 1995-1999	72
12	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا II خلال الفترة 2000-2006	73
13	التوزيع الجغرافي لتمويلات بنك الاستثمار الأوروبي	76
15	النشاطات التمويلية للبنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر	78

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
09	الأموال المستهلكة من قبل الدول المتوسطية في ظل ميدا 1 1995-2000	68
14	تطور حجم قروض البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطية الشريكة خلال 1992-2003	76

* الفهرس *

العنـــــوان	الصفحة
المقدمـــة العامة	
الفصل الأول : نظرة كلية للاقتصاد الجزائري في فترة الإصلاحات الهيكلية.	
تمهيد.	**2**
المبحث الأول:عرض حالة الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الهيكلية.	**2**
المطلب الأول:الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1962-1967).	**3**
المطلب الثاني:الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1967-1987)التخطيط الإداري.	**5**
المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في فترة التصحيحات الهيكلية.	**9**
المطلب الأول:الإصلاحات الاقتصادية قبل التعديل الهيكلي (اتفاقيات الاستعداد الائتماني).	**9**
المطلب الثاني:برنامج التعديل الهيكلي (ماي1995-1998).	**14**
المطلب الثالث:تقييم برنامج التعديل الهيكلي.	**15**
المبحث الثالث:تحديات الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.	**18**
المطلب الأول:الاقتصاد الجزائري بين مسار الإصلاح و عقبات الانتعاش.	**18**
المطلب الثاني:تحديات الاقتصاد الوطني في ظل العولمة.	**24**
المطلب الثالث:الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري.	**26**
الخلاصة.	**27**
الفصل الثاني : الإطار النظري للشراكة الاورومتوسطية و الاورو جزائرية.	
تمهيد.	**29**
المبحث الأول:التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي.	**30**
المطلب الأول:نشأة النظام النقدي الأوروبي.	**30**
المطلب الثاني:تطور النظام النقدي الأوروبي.	**32**
المطلب الثالث:اتفاقية ماستريخت للعملة الأوروبية الموحدة.	**35**
المبحث الثاني:الإطار العام للشراكة الاورمتوسطية.	**37**

المطلب الأول:التطور التاريخي للسياسة المتوسطية. 37
المطلب الثاني:الإستراتيجية المتوسطية و إعلان برشلونة. 40
المطلب الثالث:تقييم اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية. 43
المبحث الثالث:الإطار العام للشراكة الاوروجزائرية. 46
المطلب الأول:المحاور الأساسية للشراكة. 46
المطلب الثاني:دوافع و عراقيل الشراكة الاوروجزائرية. 51
المطلب الثالث:الآثار المرتقبة للشراكة الاوروجزائرية. 52
الخلاصة. 56

الفصل الثالث : تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الاورومتوسطي

تمهيد. 57
المبحث الأول: المحتوى المالي لاتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية. 58
المطلب الأول:التعاون المالي الاورومتوسطي قبل الشراكة. 58
المطلب الثاني:آليات العمل للشراكة الاورومتوسطية. 62
المطلب الثالث:الأدوات المالية المرافقة لاتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية. 63
المبحث الثاني:تحليل برنامج ميدا (MEDA). 66
المطلب الأول:التعريف بالبرنامج. 66
المطلب الثاني:برنامج ميدا الخاص بالدول المتوسطية. 67
المطلب الثالث:برنامج ميدا الخاص بالجزائر. 71
المبحث الثالث:تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار(BEI)و الهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة. 74
المطلب الأول:طبيعة تمويلات بنك الاستثمار الأوروبي. 74
المطلب الثاني:نشاطات البنك الأوروبي للاستثمار في المنطقة المتوسطية. 75
المطلب الثالث:الهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة. 78
الخلاصة. 82

الخاتمـــــــة العامة. 85

المراجـــــــع. 90

قائمة الأشكال و الجداول.

الفهرس.

ملخـــــــص :

شهد العالم في السنوات الأخيرة ظاهرة جديدة هي ظاهرة العولمة التي انتشرت في كافة المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ،وتعتبر التوجهات نحو الشراكة من أهم خصائص هذا النظام حيث تعتبر الشراكة المتوسطية بين الاتحاد الأوروبي و دول المتوسط من أهم التجمعات العالمية ،هذه الأخيرة منها الشراكة الاوروجزائرية و التي لها تأثير كبير على البلدين نظرا للترابط التاريخي و القرب الجغرافي.حيث كانت تربطهم علاقات ثنائية و لكن مسار برشلونة غير هذه الشراكة من مجرد اتفاقيات إلى شراكة فعلية تمس كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية حيث أكد مسار برشلونة على المساعدات المالية للدول المتوسطية والجزائر أيضا لمسايرة عملية النمو نخو اقتصاد السوق ويعتبر برنامج ميدا رأس مال هذه الشراكة بالإضافة إلى تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار والهيئة الأوروبية للشراكة تعويضا للبروتوكولات المالية السابقة .

وبالرغم من هذه المشاريع المالية إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بما تحتاجه الجزائر لتنمية اقتصادها وكذلك نسبة التسديد الفعلية لهذه المبالغ.